جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية

الاقتصاد الصناعي والعالم العربي

محاضرات

ألقاها

الدكتور البرت بدر فارس

[على طبعة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٦١

١٩٦١

نور الدين محمد حافظ السامرائي
بغداد

الاقتصاد الصناعي والعالم العربي

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية

الاقتصاد الصناعي والعالم العربي

محاضرات

ألقاها

الدكتور البرت بدر فارس

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٦١

١٩٦١

تعاريف أولية

إن الموضوع الذى أوكل إلى بحثه فى هذه السلسلة من المحاضرات هو : « الإقتصاد الصناعى فى العالم العربى » . ولـكننى اجترأت فأجريت فيه تعديلا بسيطاً مستبدلا حرف « فى » بحرف « و » فأصبح الموضوع « الإقتصاد الصناعى والعالم العربى » . وقد قمت بهذا التعديل لاعتقادى بأن حركة التصنيع فى العالم العربى لا تزال فى بدايتها ، فالتوكيد فى هذه الحالة على تدارس الإقتصاد الصناعى فى العالم العربى ، أى تدارس الشوط الذى قطعه العالم العربى فى هذه الناحية ، ليس له الفائدة عينها التى ترجى من تدارس الإقتصاد الصناعى فى ذاته من حيث منطقه وفلسفته وبالتالى بحث مدى تدرج العالم العربى نحو النمط الإقتصادى الصناعى . لذلك جعلنا الموضوع « الإقتصاد الصناعى والعالم العربى » .

وقبل ولوج هذا الموضوع أرى من المستحسن أن أعرف كلمة «صناعة» مبينا الإختلاف فى مدلولها ومدلول بعض الكلمات المتفرعة عنها « كالتصنيع » و « الصناعية » حسب الإختلاف فى الاستعمال . وكثيراً ما يؤول هذا الإختلاف إلى اللبس والإبهام لا سيما أن مدلول هذه الـكلمات قلما يعرف الضبط والإحكام بل يترك للقارىء أو السامع أن يستنتجه من القرينة . فاتقاء لهذا اللبس سأبدأ هذه السلسلة من المحاضرات بتبيان المدلول الذى أرمى إليه باستعمالى كلمة صناعة والكلمات الأخرى التى تدور فى فلـكها .

خلافا للشائع والمألوف لن أستعمل كلمة « صناعة » للدلالة على الانتاج الصادر عن المنشآت الانتاجية التى تدعى مصانع أو « فبارك » ، أقول

أن ذلك مخالف للشائع والمألوف لأن كلمة Industry بالانجليزية تشير فى معظم الأحيان إلى الانتاج « المصنعى » تمييزاً له عن الانتاج الزراعى أو إنتاج الخدمات الناشئة فى القطاع التجارى أو سائر القطاعات الأخرى. ولكن يجب أن لا يغرب عن بالنا أن الكلمة عينها تستعمل أيضاً للدلالة على النشاط الانتاجى مهما كان نوعــــه وأينما وقع ، فيقال مثلا Agricultural Industry أى « الصناعة الزراعية » إشارة إلى النشاط الانتاجى فى حقل الزراعة. لذلك عند ما تستعمل كلمة Industrialization المشتقة من كلمة الصناعة للدلالة على الانتقال من حالة إلى حالة ، ويقابلها فى العربية كلمة « تصنيع » ، يحدث استعمالها لبسا ويثير تساؤلا عما إذا كانت تشير إلى الانتقال من حالة تتصف بضعف الانتاج « المصنعى » إلى حالة يصبح فيها هذا الانتاج مسيطراً على الجسم الاقتصادى برمته ، أم أنها تشير إلى الانتقال من أسلوب انتاجى معين إلى أسلوب آخر يستعمل فى جميع القطاعات وليس فقط فى قطاع الانتاج المصنعى. أو بعبارة أخرى هل تشير كلمة تصنيع إلى تنمية « الانتاج المصنعى » . «Manufacturing Industry» أم إلى الانتقال من مدنية إنتاجية معينة إلى مدنية إنتاجية أخرى؟ أن الاقتصاديين الذين يقولون بوجود مدنية صناعية تختلف فى مجمل معالمها ومقوماتها عن سائر المدنيات التى عرفها التاريخ البشرى ، وهى المدنيات القنصية والرعائية والزراعية والتجارية ، قد لجأوا إلى ابتكار المصطلح Industrialism فى اللغة الانجليزية ليعبروا بواسطته عن المدنية الصناعية بمجملها. وسأستعمل أنا هنا عبارة « المدنية الصناعية » أو كلمة « الصناعية » فقط للتعبير عن كلمة Industrialism .

وعليه فإننى سأترك كلمة صناعة لتشير فى معظم الأحيان إلى قطاع المصانع ، أى القطاع التى تدعى فيه المنشأة الانتاجية مصنعا تمييزاً له عن القطاعات التى تدعى فيها المنشآت الانتاجية مزارعا أو متاجرا أو مصارفا.

ولكننى سأستعمل كلمة « التصنيع » أو عبارة « الأنماء الصناعى » أو « التنمية الصناعية » للاشارة إلى عملية الإنتقال من أسلوب انتاجى معين إلى أسلوب آخر، أو من مدنية غير صناعية إلى مدنية صناعية . وعند ما تراد الاشارة إلى تنمية الانتاج فى قطاع المصانع دون سواه فانى سأستعمل عبارة « تنمية إنتاج المصانع » أو « تنمية الانتاج المصنعى » أو فقط « التنمية المصنعية » . أما كلمة « الصناعية » إذا وردت مستقلة فستشير دائماً إلى المدنية الصناعية .

اطار البحث

أما الموضوع الذى نعنى به فى محاضراتنا وهو الاقتصاد الصناعى فى العالم العربى فسأعالجه لامن ناحية التنمية المصنعية فحسب وإنما من ناحية الانتقال من المدنيات الانتاجية السائدة اليوم فى العالم العربى إلى المدنية الصناعية . ولا شك أن الإنتاج المصنعى وتطوره فى العالم العربى سينال نصيباً وافراً من بحثنا ولكن فقط بقدر مايشكل دلالة أكيدة على التدرج نحو «الصناعية» من حيث هى مدنية تشمل جميع مرافق الإنتاج .

وعليه سألج هذا البحث أيضاً بطريقة قد تكون غير مألوفة ، فبدلا من الشروع بوصف الانتاج العربى فى الأقطار المختلفة ، وتعداد المنتجات الصناعية ، وتبيان نسبة الدخل فى قطاع المصانع إلى الدخل الأهلى المجمل ، وعرض التطورات الصناعية الحديثة فى مختلف البلدان العربية ، ومن ثم معالجة المشاكل الناجمة عن هذا التطور ، والتبصر أخيراً فى مستقبل التصنيع فى العالم العربى ، فبدلا من هذا النسق ، وهو النسق الذى يتبع عادة عند معالجة موضوع كالموضوع الحالى ، سأبدأ بحثى بتحليل المدنية الصناعية وتبيان خصائصها العامة التى تتميز بها عن سائر المدنيات وذلك سعياً إلى تفهم الأوضاع الانتاجية الحالية فى العالم العربى وتفهم التطور المرتقب فيها تفهما

صحيحاً ، والذى لا أعتقده يتم على الوجه الأكمل إلا إذا نظر إليه بمنظور عالمى جامع . وعليه فإننى سأثير أسئلة متعددة حول المدنية الصناعية وأحاول الاجابة عنها فى حدود معرفتى للموضوع وبقدر ما يسمح لى المجال الحالى .

وتتناول هذه الأسئلة جوانب عديدة للتصنيع والمدنية الصناعية كالنظم المختلفة لتعليل التصنيع ، والمنطق الصناعى (نسبة إلى « الصناعية » أى منطق المدنية الصناعية) ، والقيادة الصناعية والتصادم والنزاع التراثى فى الانتقال إلى الصناعية ، والقرارات الانتقالية الرئيسية والحاسمة ، والتنظيم الادارى والعمالى الصناعيين ، والسمات الاجتماعية الصناعية إلى آخر ما هنالك . وبعد الاجابة عن هذه الأسئلة والأسئلة الشبيهة بها ، نعود إلى العالم العربى فنستعرض واقعه فى ضوء هذه الاعتبارات ، ونتقصى اتجاهات التطور فيه وفقاً للنسق الذى ذكرناه سابقاً .

المراجع

هذا هو بإيجاز الاطار الذى يدور بحثنا فى نطاقه ، بقى على قبل الدخول فى متن البحث أن أذكر لكم بعض المراجع التى يمكنكم أن تعودوا إليها إذا شئتم التوسع فى الموضوع . يوجد فى اللغات الأجنبية كتابات عديدة عن التنمية الإقتصادية بصورة عامة وعن التصنيع بصورة خاصة وإن تكن هذه الأخيرة ليست على السعة ذاتها .

وفى اللغة العربية نجد بعض المراجع والإحصاءات عن التطور الصناعى فى العالم العربى . ولما كانت الغاية من هذه المحاضرات تدارس الاقتصاد الصناعى العربى فى منظور التصنيع العام ، كحركة عالمية ، بات من الضرورى أن نطلع على نواح ثلاث للموضوع هى : أولا الانماء الاقتصادى بصورة عامة ومركز التصنيع فى إطاره ، ثانياً التصنيع بالذات ومقوماته وخصائصه ، وثالثاً التطور الصناعى فى العالم العربى فى واقعه ومطمحه . وقد انتقيت لكم

بعض المراجع وأغلبها فى اللغة الانجليزية سأذكرها وأعلق عليها بإيجاز لأعطيكم فكرة عن محتوياتها . وقد توخيت أن لا تكون لائحة المراجع طويلة مع العلم أن هنالك مئات من المراجع الأخرى التى لن أذكرها فى هذه اللائحة القصيرة المختارة . وقد قسمت المراجع إلى ثلاثة أقسام : المراجع التى تتناول الانماء الاقتصادى عامة ، والمراجع التى تعنى بالتصنيع خاصة ، والمراجع التى يجب استشارتها للوقوف على الأحوال الصناعية وغيرها من الأحوال الاقتصادية فى العالم العربى .

أما فيما يخص الإنماء الإقتصادى العام فقد اخترت ستة مراجع هى الآتية :

١ — « نظرية النمو الاقتصادى » للكاتب و . ارثر لويس

W. Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth.

وهو كتاب صدر عام ١٩٥٦ ويشمل أبحاثاً مستفيضة فى جميع نواحى الإنماء الاقتصادى ، محللا بواعث العزم على التنمية الاقتصادية ومستعرضاً المؤسسات الاقتصادية المختلفة والدور الذى تلعبه كل منها ، ويبحث أيضاً فى التقنية والترسمل ونمو السكان والموارد الطبيعية ودور الحكومة فى التنمية .

٢ — « مشاكل الترسمل فى البلدان المختلفة » للكاتب رانجار نوركسى

(Rangar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries).

وقد صدر عام ١٩٥٣ . ويظهر الكتاب بصورة خاصة ضعف الدافع الاستثمارى فى البلدان المختلفة ويرد ذلك إلى ضيق الأسواق . ويحلل من ناحية العرض الوفر الأهلى الكامن فى البطالة الخفية فى القطاع الزراعى . كما يشير أيضاً إلى أن التشبه بنمط العيش فى الدول الأكثر دخلا يجعل الدول ذات الدخل القليل عاجزة عن تحقيق الوفر اللازم للاستثمار الانمائى .

٣ — « عملية النمو الاقتصادى » الكاتب و . و . روستاو
(Rostow, W. W. "The Process of Economic Growth".)
وقد صدر عام ١٩٥٢ ، وأهم مافى الكتاب نظرية روستاو الشهيرة بأن عملية التنمية الاقتصادية الناجحة تشكل فورة اجتماعية اقتصادية قصيرة الأمد نسبياً أى لا تتعدى غالباً العقدين أو الثلاثة عقود يجرى فى خلالها تغيير جذرى فى نمط الاقتصاد ويصبح بعد ذلك النمو الاقتصادى أمراً يكاد يكون آليا ،

٤ — « النظريات الاقتصادية والمناطق المتخلفة » للكاتب ج . ميردال
(Myrdal, G. "Economic Theory and Underdeveloped Regions).
وقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٥٧ وهو عبارة عن سلسلة محاضرات منقحة كانت قد ألقيت تحت عهدة البنك الأهلى فى القاهرة ونشرت من قبل البنك تحت عنوان « التنمية والتخلف » ويحتوى الكتاب على معالجة قيمة للتفاوت الاقتصادى بين مختلف الدول وتحليل دقيق للأسباب التى تزيد فى التفاوت وللتدابير التى من شأنها أن تنقصه .

٥ — « التنمية الاقتصادية » للكاتب بنيامين هيكنز "Higgins, Benjamin — Economic Development". وقد صدر عام ١٩٥٩ وهو من أروع المؤلفات فى هذا الحقل وأكثرها إحاطة بالموضوع . ويستعرض الكتاب أهم النظريات الانمائية ، وأهم النظريات التى تعلل التخلف الاقتصادى ويتدارس مختلف السياسات والتدابير الإنمائية .

٦ — « مستقبل البلدان المتخلفة » للكاتب يوجين ستالى
(Staley, Eugene : The Future of Underdeveloped Countries).
وقد صدر عام ١٩٥٧ ويميز فيه الكاتب بتحليل مستفيض بين الانماء الناجح ومحاولات الانماء الفاشلة ويتقصى أسباب النجاح والفشل ،

ويتدارس نظم الانماء المختلفة مقارنا بين الانماء الأوتوقراطى والإنماء الديمقراطى .

هذه المراجع تتناول كما ذكرت التنمية الاقتصادية بصورة عامة . وقد اخترت أيضاً مراجع تعنى بالتصنيع خاصة هى :

١ — « التصنيع والتجارة » للكاتب أ . ج . براون (Brown, A. J., Industrialization and Trade). وهو كتيب صغير يقع فى حوالى سبعين صفحة وقد صدر عام ١٩٤٣ وعلى الرغم من بعد عهده فإنه لا يزال على جانب كبير من المنفعة فى الوقت الحاضر ، ويحاول هذا الكتيب أن يظهر كيف أن انتشار التصنيع فى الزمن الحديث ليس إلا مرحلة من مراحل التطور البشرى . ويبين الكاتب الإتجاهات المختلفة التى سيسير فيها هذا التطور فى المستقبل . كما يبحث بعض التأثيرات فى التجارة العالمية التى يتضمنها انتشار التصنيع فى العصر الحاضر .

٢ — « التصنيع المتعمد سعياً إلى زيادة الدخل » للكاتب ن . س . بيوكانن (Buchanan, N. S., Delibarate Industrialization For Higher Incomes.) وهو مقال ظهر عام ١٩٤٦ فى مجلة Economic Journal ويبحث المقال الدوافع إلى التصنيع ، والمشاكل التى تجبه فى حقول الترسمل والعمل والسكان والرساميل الخارجية .

٣ — « علم الإقتصاد فى حقـــل التصنيع » للكاتب ب . داتا . Data. B., " The Economics of Industrialization ". وهو كتاب صدر فى عام ١٩٥٢ يعالج النواحى المختلفة لقضيتى العمالة والدخل فى البلدان المتخلفة مع التوكيد على البطالة الخفية ومن هذا المنطلق يعالج قضية التصنيع والترسمل الداخلى والخارجى .

٤ — « تصنيع البلدان الزراعية وإمكان توزيع العمل على صعيد دولى جديد » للكاتب هـ. فرانكل. Frankel, H., "The Industrialization of Agricultural Countries and the Possibility of a New International Division of Labour.". وهو مقال ظهر فى مجلة Economic Journal عام ١٩٤٣ ويحتوى ، كما يوحى الموضوع ، على تحليل لإمكانيات توزيع النشاط الإقتصادى بين مختلف بلدان العالم على أساس المعطيات من الحذق والمهارة البشرية بدلا من التوزيع حسب الإختلاف فى المرافق الطبيعية ، ويستنتج المقال ، بناء على هذه الحجة عدم التعارض فى الغاية وعدم التنافس بين البلدان المصنعة والتى تصنع جديداً .

٥ — « المرافق التى يحتاجها الإقتصاد المصنع » للكاتب ا . ب . آشر .

Usher, A, P., "The Resource Reguirements of an Industrial Economy".

وهو مقال ظهر فى مجلة Journal of Economic History عام ١٩٤٧ ، ويقدم المقال أرقاما عن مصادر الطاقة ومدى الإحتياج إليها فى التصنيع ويعتبر وجود هذه المصادر عنصراً حاسما فى مدى التصنيع المتاح لبلد من البلدان، ويخلص بالتالى إلى أن قسما كبيراً من البلدان غير المصنعة لا أمل لها فى التقدم السريع أو الكبير فى هذا المضمار .

٦ — « أساليب التصنيع ومشاكله فى البلدان المتخلفة »

United Nations, "Processes and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries."

وهو كتيب صدر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ ويتقصى العقبات التى تعترض سبيل التصنيع والقوى والعوامل التى تسانده وتدفعه قدما كما يعطى الكتاب ملخصا عن تطور التصنيع فى مختلف مناطق العالم .

أما المراجع التى يمكن استشارتها للوقوف على الأحوال السائدة فى العالم العربى فكثيرة جداً . منها ما يشكل دراسات تحليلية ومنها ما هو مصادر

معلومات رقمية ، ومنها موجود فى اللغة العربية ومنها لا يوجد إلا فى اللغات الأجنبية . وربما خير ما يمكن الرجوع إليه لمتابعة التطورات الإقتصادية فى العالم العربى، بما فى ذلك مقدار التصنيع الذى دخل إلى المناطق العربية، هو المنشورات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعروفة بعنوان « التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط »، وهذه موجودة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وهى منشورات سنوية تظهر فى كل سنة التطورات الاقتصادية التى حدثت فى السنة السابقة لسنة النشر . وقد بدأت فى سنة ١٩٤٩ وظهر آخر عدد فى سنة ١٩٦٠ مجملا التطورات الاقتصادية إلى آخر سنة ١٩٥٩ . ومن المميزات المفيدة لهذه السلسلة الملاحق الاحصائية الموجودة فى آخر كل نشرة .

ويمكن الرجوع أيضاً إلى الاحصاءات السنوية التى تصدرها مصالح الاحصاء فى معظم البلدان العربية ، فدوائر الاحصاء فى كل من إقليمى الجمهورية العربية المتحدة وفى العراق والأردن ولبنان تصدر نشرات إحصائية ربعية وسنوية .

كذلك المصارف المركزية خاصة فى الاقليم المصرى وفى الجمهورية العراقية تصدر منشورات ربعية لها قيمة علمية كبيرة . وهناك أيضاً التعدادات الصناعية الدورية والتعدادات الاحصائية فى الحقول الأخرى .

هذه جميعها موجودة باللغة العربية . أما باللغات الأجنبية فيوجد مراجع كثيرة لا لزوم لذكرها هنا لأن المعلومات الموجودة فى المراجع المذكورة آنفا تفى بأغراض الدراسة الحالية .

المدنيات المختلفة

لننتقل الآن إلى دراسة المدنية الصناعية فنظهر خصائصها ، ومتى تم لنا ذلك نعود فنتدارس طرق الانتقال إليها فى العالم العربى ، ونبين العقبات التى قد تعيق هذا التحول والتدابير التى يرجى أن تؤول إلى ارتقاء هذه العقبات ونتقصى مدى سير العالم العربى الحديث فى هذا الاتجاه .

نقطة الانطلاق إذن هى رسم صورة واضحة جلية للمدنيـة الصناعية . عرف التاريخ البشرى فى مختلف العصور مدنيات مختلفة كما عرف انتقال المجتمعات البشرية من مدنية إلى مدنية فى فترات من الزمن قد تطول أو تقصر حسب مقتضيات العصر والمحيط . ولـكن لم ينبثق عن هذه التطورات التاريخية مبدأ يشير إلى لزوم انتقال كل مجتمع من المدنية التى يعيشها إلى مدنية سواها . أى أن التطور الاجتماعى ليس أمراً مفروضا بطبيعة الحال ولا يحدث بصورة حتمية أو آلية . بل التطور الاجتماعى عملية إرادية قد تبتغيها وتحققها بعض المجتمعات وتتخلف عنها المجتمعات الأخرى . والبرهان على ذلك وجود مجتمعات فى عصرنا الحاضر لا تزال تعيش فى مدنيات كانت فى الأزمنة الغابرة مدنيات منتشرة فى جميع أرجاء المسكونة وقد زالت سيطرتها منذ قرون طويلة بعيدة ، ولـكن هذه المجتمعات لا تزال تعيش فى تلك المدنيات فى يومنا هذا .

يمكننا القول بأن الإنسان منذ بدأ يتحاق فى مجتمعات ويستعين بالأدوات المادية من أجل الإنتاج عرف ، بالنسبة إلى أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعى الذى يواكب هذه الأساليب ، مدنيات خمس هى المدنيات القنصية والرعائية والزراعية والتجارية والصناعية . ولـكل من هذه المدنيات أدواتها وتنظيمها الإنتاجى وخصائصها الاجتماعية والتراثية والفلسفية . فالمدنية القنصية مثلا تعتمد كلها على منح الطبيعة للإنسان إذ أن الانتاج المسيطر فيها هو إنتاج مباشر لا يستخدم فيه من الأدوات المنتجة سوى وسائل القنص البدائية

يستعين بها البشر على اقتناص الحيوانات أو صيد الأسماك أو قطف الثمار النباتية البرية . والمدنية الرعائية تقوم على تدجين الحيوان وتنبيت الأرض بصورة بدائية دون استصلاحها . والمدنية الزراعية مدنية سكونية تعتمد على استصلاح الأرض وحرثها وزرعها وتملكها والارتباط بها ، وظاهرتها الاجتماعية الكبرى هى التحلق فى قرى ودساكر تنتشر حول موارد المياة وفى البقاع الخصيبة ، وتكون هذه التجمعات نوعا ما مستقله بعضها من بعض ولا يكون الاتصال بينها سريعا أو منتظما . وذلك عكس المدنية التجارية التى تقوم على الاتصال السريع والتبادل بين الوحدات السكانية المختلفة . وأبرز ما فى المدنية التجارية التجمعات البشرية الكبيرة فى المرافىء البحرية وملتقى الطرق البرية وتصبح هذه التجمعات مراكز للتبادل ، على أن إنتاج السلع المتبادلة يستمر معظمه فى القرى المنتشرة حول هذه المدن التجارية ، ويستمر المنتجون متحلقين فى حلقات عائلية . وتتميز المدنية التجارية بتحسين أساليب النقل والمواصلات وتعميم الاكتشاف والابتكار فى هذا الحقل والتقدم فى صنع المراكب البحرية والقوارب النهرية والمركبات البرية . أما المدنية الصناعية فتقوم على الانتاج المنفصل عن العائلة والمركز فى مصانع تجمع فى المدن وتعتمد كثيراً على الانتاج غير المباشر ، أى الانتاج الذى يجرى بواسطة الآلات ويسير بالطاقة غير العضلية . وسنبحث خصائص هذه المدنية بتفصيل أكثر .

ولكن قبل ذلك لنا كلمة إيضاحية فى مبدأ انتشار هذه المدنيات فى العالم واندثارها . أولا أن تصنيف المدنيات العالمية على هذا النحو أى فى هذه المرتبات الخمس ليس تصنيفاً محكماً كل الأحكام ، فقد نجد مجتمعا من المجتمعات يعيش فى كنف مدنيتين أو أكثر فى آن واحد . أى أن هذه المدنيات قد تتراكب فيما بينها فى المجتمع السلالى الواحد أو فى الوحدة السياسية الواحدة . ولكن على الرغم من هذا التراكب يمكننا فى معظم الأحيان أن نتميز الطابع المدنى الغالب فى مجتمع من المجتمعات أو فى العالم عامة

فى كل عصر من العصور . ثانياً أن عملية الانتقال من مدنية إلى مدنية عملية إرادية تتضمن عزما جماعيا على التحرر من القيود المادية والتراثية والبشرية التى تفرضها المدنية التى يبتغى التحول عنها . نقول العملية إرادية أى أنها ليست حتمية إذ يجوز أن تبقى جماعة من البشر متمسكة بمدنية معينة بينما يسير الركب البشرى أو معظمه فى طريق مدنيات أخرى . والشاهد على ذلك أننا نرى فى العصر الحاضر وهو عصر انتقال إلى المدنية الصناعية بعض المجتمعات البشرية التى تعيش ليس فى كنف المدنيات التجارية أو الزراعية فحسب وإنما فى ظلال المدنية الرعائية. كما نشهد فى نظام البداوة مثلا ، وبعضها لا يزال يرفل فى طيات المدنية القنصية كالجماعات التى لا تزال فى يومنا هذا تعيش على صيد الأسماك والحيوان البرى وتقتات باللحوم النيئة . ثالثا أن الجماعات التى لا تبدل أساليب إنتاجها وتقبل من أجل ذلك ، التبدل فى أنظمة العيش وفى الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتراثية التى تواكب المدنية المطلوبة ، بل تتمسك بالأوضاع الناجمة عن المدنية السائدة فيها وبالتالى تحول دون الانتقال إلى المدنية الجديدة ، أن هـذه الجماعات تعجز فى النهاية عن الإسهام الفاعل فى التاريخ البشرى ، إذ هى تسير إما إلى الزوال المادى أى أنها تنقرض أو إلى الزوال المعنوى أى أنها تصبح من المخلفات الأثرية على هامش الطريق الذى تشقه القـــافلة البشرية دوما نحو التقدم والرقى والعمران .

خصائص المدنية الصناعية

بعد هذه المقدمة عن مختلف المدنيات البشرية وعن مبادىء الانتقال من مدنية إلى أخرى نعود فنتدارس المدنية الصناعية لنقف على خصائصها بصورة أوضح وبتفصيل أوفى لأنها هى المدنية الآخذة اليوم بالانتشار فى أرجاء العالم، وهى المدنية التى أعتقد أننا نقف اليوم فى العالم العربى على عتبتها وقد بدأنا ندنو منها . ولن نلبث طويلا حتى نسير سيراً حثيثاً فى موكبها .

عندما نقبل على تدارس نظام من الأنظمة ونسعى إلى تفهمه تفهما صحيحا فان أول ما نثير بشأنه هو التساؤل عن منطقه . نسأل هل له منطق يسير بموجبه وإذا كان الأمر كذلك فما هو هذا المنطق ؟ نطرح هذا السؤال لأن الأنظمة الاجتماعية كجميع القضايا البشرية الاختبارية لا تجىء فى معظم الأحيان إلا تدريجا وفى مراحل متقطعة ، وقد تفشى نظاما من الأنظمة فى مرحلة متقدمة أو متأخرة من مسيره ولا سبيل لنا إلى معرفة مركز المرحلة الراهنة وبالتالى إلى التبصر المدرك لسيره المقبل إلا فى ضوء المنطق الذى يسير هذا النظام بموجبه . وهذا النهج فى البحث اعتقده مفيدا فى تدارس المدنية الصناعية . فللصناعية منطق يجب علينا أن نعرفه ونميزه عن سواه ونتفهمه . وأما فحوى هذا المنطق فى نظرى فيمكن حصرها فى جملة واحدة قصيرة تصف المسلم الأساسى الذى ترتكز عليه المدنية الصناعية وهو الإيمان بلا حدودية المعرفة وعقلانيتها (رشدانها) . أصفه بأنه مسلم أساسى لأنه لا يطرح للبحث بل يفترض افتراضا أى أنه يقبل دون برهان . وعليه نجد فى المدنيـة الصناعية إيمانا سائدا لا يخضع للجدل بأن المعرفة لا حدود لها وأن البشر سيزداد دون معرفة بخصائص الكون ودقائقه ازديادا مضطردا لا يقف عند حد وبالتالى ستزداد قدرتهم على التحكم بالطبيعة واستخدامها لأغراضهم . وأن السبيل إلى ازدياد المعرفة هى سبيل

عقلانية بحتة لا وحى فيها ولا إلهام . وينجم عن هذا الموقف الأساسى ، وبالنسبة إلى الانتاج الاقتصادى ، إيمان وثيق بأن فى مقدور البشر ، بواسطة تطوير العلم والمعرفة ، أن يزيدوا إنتاج السلع والخدمات زيادة مضطردة وأن يحسنوا النوع ويرفعوا مستوى الجودة باستمرار . ويتحول هذا الايمان بمقدرة البشر على التحكم بالمادة إلى هدف رئيسى للمجتمع هو العمل الدائب المضطرد على رفع مستوى الإنتاج المعروف كما ونوعا وابتكار المنتجات الجديدة واستحداثها باستمرار . ومن أجل بلوغ هذا الهدف تجند جميع قوى المجتمع الطبيعية والمستحدثة والبشرية وتنظم تنظيما عقلانيا وتسير دون هوادة أو تردد إلى تحقيق الغاية الإنتاجية حتى ولو استلزم ذلك نقض بعض المواقف المتأصلة فى المجتمع أو سبب الخروج على بعض التقاليد الراسخة أو جر إلى محاربة بعض الأفراد والكتل الذين تتضرر مصالحهم المكتسبة من اتباع النهج الجديد .

هذا هو منطق « الصناعية » ولن نجده سائداً فى المجتمع التجارى أو الزراعى أو الرعائى أو القنصى . فالتصنيع إذن هو الانتقال بالمجتمع من المدنيات السابقة إلى المدنية الصناعية التى تسير وفقاً لهذا المنطق . ولكن عبارة الصناعية أو المدنية الصناعية حسب ما وصفنا منطقها هى عبارة تجريدية تنطبق على المجتمع المكتمل التصنيع . فى حين أن التصنيع هو عملية تاريخية يجرى بواسطتها نقل المجتمع من مدنية إلى أخرى وعليه نجد حتى فى أكثر الدول تصنيعاً وأمعنها أخذاً بالمدنية الصناعية سمات يرثها مجتمعها عن مدنيات سابقة ولا يكتمل تصنيعها حتى تزول هذه السمات . وعليه ينتظر منها إذن أن تسير نحو استكمال تصنيعها فتدنو أكثر وأكثر من تطبيق المنطق الصناعى فى جميع نواحى الحياة . وهكذا نرى أن المنطق الصناعى يبقى الهدف الذى تتطلع إليه الدول المقبلة على التصنيع ويقاس مدى تصنيعها بالمقدار الذى تكون قد اقتربت فيه من هذا الهدف ، ويبقى التصنيع عسير المنال عليها بقدر ما تكون بعيدة عن الأخذ بمنطق التصنيع .

فلنتبصر إذن بشيء من التفصيل فى بعض النواحى المهمة التى يتضمنها منطق التصنيع وفى كيفية تمثل هذا المنطق فى الحياة الاقتصادية الواقعية .

١ — مستوى التقنية[(١)]

إن أول ما يجبهنا ويسترعى انتباهنا عندما نبحث خصائص المدنية الصناعية هو مستوى التقنية الذى يتصف به الانتاج فى البلدان المصنعة . فعملية التصنيع تحتاج إلى مستوى من التقنية يفوق بكثير المستويات السائدة فى المدنيات السابقة للمدنية الصناعية . ولا يمكن أن يتم التصنيع إلا بالتقدم العلمى والفنى تقدما مضطردا . ويتضمن استمرار التقدم العلمى استمرار التغير فى التقنية وفى أساليب الانتاج وفى أنواع المنتوجات . وهذا التغير المستمر فى العلم والتقنية وأساليب الانتاج له نتائج حاسمة فى تكييف العنصر البشرى من عمال ومديرين وحكام ومواطنين .

إن الاعتماد الكبير على العلم والتقنية لتطوير الإنتاج فى المدنية الصناعية يبرز فى المجتمع المنشئات التى تعنى بالعلم والبحث كالجامعات ومؤسسات الأبحاث ، والمختبرات ، ودوائر البحث القائمة فى المنشآت الصناعيه المختلفة . وهكذا نرى أن النظام الصناعى يحتاج إلى عدد وافر من الاختصاصيين فى جميع الحقول يتوزعون فى مجالات واسعة من المراتب المهنية فى كل حقل من حقول النشاط الاقتصادى . ويشكل هذا الاحتياج معضلة ربما كانت المعضلة الأولى للبلدان النامية التى تسعى إلى التصنيع . فافتقار هذه البلدان إلى العنصر البشرى المختص والمدرب ربما يفوق افتقارها إلى الرساميل الآلية وسائر السلع الإنتاجية .

٢ — التنقل السريع

إن التقنية الصناعية تقنية حركية دائمة التغير فى مادتها سريعة التبدل فى أساليبها ولذلك فهى تحدث تغيراً مستمراً فى مهارات العمال والمديرين

---

(١) Technology

وفى مسؤولياتهم وأنواع وظائفهم ، مما يجعل سرعة التنقل فى المدنية الصناعية تفوق بأشواط بعيدة ما هى عليه فى المدنيات السابقة . فالتقدم العلمى الذى ينتج عنه فى معظم الأحيان تغيراً فى الأساليب يجعل بعض الوظائف والمهن فائضة ويخلق احتياجا إلى وظائف ومهن جديدة . وهذا بدوره يوجب إعادة تدريب القوى العاملة التى زالت وظائفها أو نقصت . فالتدريب المستمر صفة لازمة من صفات المدنية الصناعية إذ لا يمكن فى هذه المدنية أن ينظر إلى وظيفة أو مهنة ما أو مسؤولية من المسؤوليات كأنها تستمر مدى الحياة كما هو ممكن فى المدنيات الزراعية والتجارية وسواها . ولا ينتظر من العاملين فى مختلف حقول النشاط الاقتصادى أن يستمروا مدى الحياة فى النشاط ذاته أو فى البقعة الجغرافية عينها . فالتنقل فى المدنية الصناعية سريع وواسع المدى ويحدث فى الوظائف كما فى مواقع العمل وفى المراكز والمرتبات الاجتماعية ، أى أنه تنقل أفقى وعامودى .

٣ — **المجتمع المنبسط**

وتنجم عن التنقل السريع ميزة ثالثة تتصف بها المدنية الصناعية وهى المجتمع المنبسط أى المجتمع المتسع الأطراف أو المجتمع المفتوح الذى تتساوى فيه جميع فئاته بالحقوق والواجبات . فان المدراء المشرفين على عمليات الإنتاج والأفراد الذين يوكل إليهم حسم القرارات الأساسية والبت فى الأمور الرئيسية لا يعينون فى المدنية الصناعية على أساس عائلى أو طائفى أو قبلى أو سلالى أو عرقى أو جنسى . فالعائلة مثلا فى المدنية الصناعية لا مكان لها من حيث التحكم فى الانتاج أو من حيث التدريب العملى فى المهن والمهارات . فالمتجر العائلى والمصنع العائلى حتى والمزرعة العائلية تزول فى المدنية الصناعية وتحل مكانها الإدارة المهنية التى تعزز صفوفها دائماً من الكفاءات الملائمة فى المجتمع مهما اختلفت الفئات التى ينتمى إليها أصحاب هذه الكفاءات . حتى أن الكثير من المهمات التى يقمن بها ربات المنازل فى تجهيز المأكل والملبس تصبح مهمات مهنية يقوم بها المتجر والمصنع .

ويتحولن النساء إلى المساهمة فى النشاط الاقتصادى العام مساهمة مهنية عن طريق التوظف فى المنشآت الانتاجية . وكما قال الاقتصادى الشهير و . أرثر لويس : «إن النمو الاقتصادى وتحول عمل النساء من المنزل إلى السوق يسيران يدا بيد » . فى المدنية الصناعية تزول الصفة الإنتاجية للعائلة فلا تعود تشكل وحدة إنتاج ، وإنما تنحصر مهماتها فى تزويد المجتمع بعوامل الإنتاج وخاصة بعامل العمل ، كما أنها تستمر فى كونها وحدة لاتخاذ القرارات الرئيسية فى الانفاق الاستهلاكى ، وتشكل أيضاً وحدة هامة للنشاط الثقافى والتربوى . ولكن ليس للتربية والتعليم النظاميين .

٤ — نظام تربوى مركى

تتطلب المدنية الصناعية نظاما للتعليم والتربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنواع المهارات التى تحتاجها التقنية الصناعية . فالنظام التربوى الصناعى نظام حركى لا يعنى كثيراً بتنشئة الأجيال الطالعة تنشئة تجعلهم يتمسكون بالتراث والعادات الموروثة أو تجعلهم يحافظون على القيم التقليدية ويتمسكون بها كما هو شأن أنظمة التربية فى المدنيات السابقة للمدنية الصناعية . أن النظام التربوى الصناعى لا ينظر إلى المجتمع نظرة سكونية تهدف إلى تفهم الأوضاع السائدة ومن ثم التمسك بها وتوطيدها . بل هو نظام رائده التغير والتبديل والثورة على الأوضاع الباطلة والبالية والتى تعيق التقدم فى حقل الإنتاج مهما كانت القيمة البشرية لتلك الأوضاع .

ويبدى التعليم العالى فى هذا النظام توكيداً ملموساً على العلوم الطبيعية ، الفيزيائية منها والكيمائية والحياتية ، كما يشدد على تطوير الهندسة فى جميع نواحيها والعلوم الطبيعية ، ويؤكد ايضاً على التدريب الإدارى للأعمال الخاصة والمصالح الحكومية وعلى ضرورة تحرر النظام التربوى من كل القيود التقليدية ليبقى قادراً أن يتكيف وفقاً للتغير فى مختلف حقول النشاط

الاقتصادى ومتابعة لحقول الاختصاص الجديدة التى تبرز من آن لآن . وينزع التعليم العالى فى المدنية الصناعية نحو التخصص وإنتاج العدد الوافر من الفنيين والإداريين وأصحاب المهن المختلفة الذين يتطلبهم التطور الصناعى . ولكن بالرغم من التوكيد على المزيد من التخصص فان النظام التربوى الصناعى يقيم وزنا كبيراً لانتشار المعرفة العامة أى غير الاختصاصية انتشاراً واسعاً بين جميع طبقات الشعب ، ويعمل النظام التربوى الصناعى باضطراد على رفع مستوى المعرفة بين المواطنين ليس لتسهيل التدريب المهنى ورفع مستوى الانتاجية بين العمال فحسب ، بل لأن التقدم الصناعى من شأنه أن يرفع مستوى الدخل عند جميع المواطنين ، فنجم عن ذلك ازدياد فى الفضول الطبيعى ، ومن ثم ازدياد فى طلب المعرفة إذ يدرك المواطنون أن المعرفة تشكل الوسيلة الرئيسية لارتقاء السلم الاجتماعى فى العالم الصناعى والتقنى . وتجب الاشارة هنا إلى أن انتشار المعرفة العامة بين المواطنين وإعداد الأفواج الكبيرة والمتزايدة من المختصين فى شتى الحقول لن تترك الحياة السياسية والنظم الاجتماعية على أوضاعها القديمة بل من شأن التقدم الشعبى فى مستوى المعرفة أن ينقض أوضاع المجتمع فى مختلف النواحى . وقد حصرنا اهتمامنا هنا فقط فى الناحية الاقتصادية ، ونظراً لضيق المجال لن نتعرض للمتضمنات السياسية والاجتماعية على الرغم من أهميتها البالغة .

٥ — سعة التنويع فى بنيان العمالة

تتصف العمالة فى المدنية الصناعية ، ونعنى بالعمالة جميع القوى البشرية التى تسهم فى الانتاج مهما كان نوع ذلك الاسهام ، فالعمالة بهذا المعنى تشمل العمال العاديين والعمال ذوى المهارة كما تشمل الفنيين والاختصاصيين على أنواعهم والمدراء والرؤساء وكل من يبذل جهداً عضلياً كان أم عقلياً فى سبيل الانتاج ، تتصف العمالة فى المدنية الصناعية باتساع التنويع فى بنيانها اتساعا لا تعرفه المدنيات الأخرى فالنشاط الاقتصادى الصناعى يجزأ إلى وظائف عديدة

تتميز فيما بينها بالتصنيف الدقيق للمسؤوليات المرتبطة بكل وظيفة وللمكافآت التى ينالها القائمون بهذه المسؤوليات وللحقوق العائدة لكل وظيفة وللواجبات المترتبة عليها . ولا يمكن أن تعتبر القوى العاملة كمجموعة متجانسة أو متعادلة يمكن احلال بعضها محل البعض الآخر كما هو ممكن فى المدنيات الأخرى . بل يجب النظر إلى القوى العاملة فى المدنية الصناعية كمركب متشابك ومرتبط بعضه ببعض بصورة مرتبية حيث لا يمكن أن ينظر إلى أى فرد بالانفصال عن مركزه فى هذا المركب . والمركب العمالى الصناعى مركب مرتبي حيث تتوزع السلطة فى مرتبات مختلفة وتتفرع الاختصاصات فى كل مرتبة من هذه المراتب ، وتقيم كل وظيفة بالنسبة إلى مقدار المسؤولية الموكولة إلى من يقوم بأدائها ، وتعين المكافآت بالارتكاز على مقدار المسؤولية المناطة بكل وظيفة من الوظائف ويجرى التنقل العامودى ، أى من وظيفة ذات مسؤولية معينة إلى وظيفة أخرى فى الاختصاص ذاته ولكنها تختلف عن الأولى بمقدار المسؤولية المناطة بها ، ويجرى هذا التنقل وفقاً لأنظمة دقيقة تعمل بموجبها المنشآت الانتاجية المختلفة وتتناول هذه الأنظمة سياسة التشغيل والفصل عن العمل والترقية والتحويل ، والتقاعد والمكافآت وساعات العمل وما إلى ذلك من أمور مماثلة . أو بعبارة أخرى تسير العمالة فى المدنية الصناعية وفقاً لأنظمة مدروسة ومعلنة مسبقاً ، وبالتالى يخفض إلى حد أدنى التصرف التعسفى أو الاعتباطى من قبل المشرفين على عمليات الانتاج . ويغير النظام الصناعى ساعات العمل كما يغير النظرة إلى ما هو جائز وما هو غير جائز بالنسبة إلى ساعات العمل . ففى كثير من الأحوال تتطلب التقنية الصناعية خلاف ما يلحظ فى تقنيات المدنيات الأخرى ، استمرار العمل دون انقطاع ليل نهار ، فالأفران الصناعية مثلا لا يمكن اخمادها فى الليل وإعادة اشعالها فى النهار ، فالليل الزراعى الساكن الهادىء ترفضه المدنية الصناعية .

٦ — السيطرة المدنية فى المجتمع الصناعى

إن المجتمع الصناعى مجتمع مدنى أكثر مما هو مجتمع قروى . فالتقنية الصناعية التى تقتضى الاكثار من التخصص ومن تفتيت الوظائف تدفع المنشئات الانتاجية إلى توسيع مقياس الانتاج ، وتوسيع مقياس الانتاج يتطلب توسيعاً فى الأسواق وفى الصناعات الأخرى المتكامله وفى التجهيزات المختلفة التى تخدم الصناعة كالطرق والمواصلات والمصارف وسوق العمل وسوق المال . والطريقة الفضلى للنمو الصناعى أن تتجمع هذه النشاطات فى وسط يصبح وسطاً صناعياً . وهذه الأوساط الصناعية الكبيرة هى المدن. ومع العلم بأننا نجد تجمعات مدنية سابقة للتصنيع إلا أنها كانت تشكل فى كنف المدنية التجارية أوساطاً تجارية أو ثقافية بعيدة بعض الشيء عن الحياة القروية كأن فى البلد الواحد صنفين من المواطنين المدنى والقروى . أما المدن فى المدنية الصناعية فأكثر عدداً وأكبر حجما مما هى فى المدنيات السابقة . ومن أهم ميزاتها أن نمط العيش فيها يغزو القرى ويعم جميع الأرجاء وذلك بفضل توسيع شبكات الطرق والمواصلات بين المدن والقرى .

فالزراعة فى المدنية الصناعية ليست سوى صناعة أخرى هى صناعة الزرع ولا تشكل نمط عيش أو نوع حياة يستبقى من أجل ذاته أو من أجل قيمته التراثية، وبصرف النظر عن فاعليتها الانتاجية كما هى الحالة فى المدنيتين الزراعية والتجارية . بل ليس للزراعة غاية فى المدنية الصناعية سوى تزويد الاقتصاد بشتى المنتوجات الزراعية والمواد الأولية . ويجرى التخصص فى المزارع الصناعية حسب أنواع المنتوج ولا يترك مكان فى المدنية الصناعية للمزرعة المتفرعة الانتاج والتى تشكل وحدة كافية ذاتها بذاتها . ويرافق التخصص الزراعى الاعتماد المتزايد على الآلات واستعمال الطاقة الحرارية عوضاً عن الطاقة العضلية . وبذلك ينقص عدد العاملين فى النشاط الزراعى نسبة لما يكون ذلك العدد فى المدقيات الأخرى . والواقع أن نسبة عدد

السكان المشتغلين فى الزراعة تشكل دليلا من الأدلة البينة على مقدار التصنيع ودرجة التقدم الانتاجى فى المجتمع. وقد نشر الاقتصادى كوزنتس منذ عامين دراسة صنف فيها مختلف البلدان المصنعة أو السائرة إلى التصنيع حسب مقدار الإنتاج الأهلى للفرد الواحد فتبين له أن نسبة العمال الزراعيين إلى مجموع العمال تنحدر من ٦٢ بالمائة للبلدان التى تقع فى أسفل سلم الانتاجية إلى ١٤ بالمائة للبلدان التى تنعم بأعلى انتاج أهلى للفرد الواحد. ومن ناحية المنطق الاقتصادى الصرف يمكننا القول بأن البلدان التى تضطر إلى استخدام معظم سكانها فى العمليات الزراعية البحتة لتقيم الدليل على التخلف فى فاعليتها الانتاجية.

٧ — جسامة دور الحكومة

يتصف المجتمع الصناعي بوجوب اتساع الدور الذى تقوم به الحكومة. لا شك بأن مقدار النشاط الحكومى منوط ليس فقط بالمدنية الانتاجية التى تسود المجتمع المعنى ولكنه منوط إلى حد بعيد بنوع الحكم السائد فى ذلك المجتمع. ولكن مهما كان نوع الحكم فان المدنية الصناعية تفرض فى طبيعتها توسعاً كبيراً فى النشاط الحكومى. ومن الظواهر الأكيدة أن المجتمع الصناعى يحتاج إلى توسع كبير مثلا فى حقل المواصلات. فالحاجة إلى المزيد من الطرقات والمرافىء والمطارات ومحطات الإذاعة والتلفزة وسائر وسائل النقل والاتصال، تشكل دافعاً قوياً لزيادة النشاط الحكومى وتوسيع المسؤولية الحكومية. كذلك فى حقل التنظيم المدنى الذى يتطلبه التصنيع وفى حقل التربية والعلاقات الاجتماعية. كما أن التطور الفنى يعقد الشؤون العسكرية والدفاعية ويؤول إلى توسع كبير فى المسؤوليات الحكومية فى هذا الحقل. كذلك يلقى التقارب العالمى فى المواصلات والتنقل على الحكومات مسؤوليات اضافية دولية، كما تضطر الحكومات فى بعض البلدان إلى الاضطلاع بمسؤوليات انتاجية بحتة لأن السلع المطلوب انتاجها

تستلزم معدات ورساميل كبيرة يعجز الحقل الخاص عن اقتنائها ، أو قد تكون عملية الانتاج محفوفة بالمخاطر التجارية التى يأبى الأفراد المتمولون تحملها فتضطر الحكومات إلى أخذها على عاتقها . كذلك يؤول ارتفاع مستوى الدخل الناجم عن التصنيع إلى زيادة الطلب على الخدمات العديدة التى تقدمها الحكومات كالتعليم والطرق والمستشفيات والمستوصفات والحدائق العامة وما شابه ذلك . جميع هذه الأمور تدعو إلى توسع كبير فى النشاط الحكومى .

وأرى من المستحسن أن ألفت النظر إلى استنتاج خاطىء قد يخلص إليه البعض وهو أن اتساع الدور الذى تقوم به الحكومات يشكل حتما انتقاصاً من الحرية الفردية . لا شك أن اتساع النشاط الحكومى فى المدنية الصناعية يعنى من ناحية زيادة التكليف الضرائبى والاكثار من القوانين والأنظمة التى تتعلق بسير الانتاج فى شتى الحقول والتى تخضع الأفراد لانضباط مسلكى وبالتالى تحد من حريتهم فى عمليات الانتاج . ولكن من ناحية أخرى يؤول التصنيع إلى زيادة الدخول للأفراد زيادة قد تفوق الارتفاع فى الضرائب فتترك فى يد الفرد دخلا صافياً أعلى من الدخل الذى كان يتبقى لديه لو استمرت البلد غير مصنعة واستمر مستوى الضرائب منخفضاً . وكذلك فان المدنية الصناعية تعطى الأفراد متسعاً أكبر من الراحة والفراغ يتمكنون كنتيجة لذلك من ممارسة حرية الاختيار فى ناحية الاستهلاك بصورة أجدى ، وتفتح أمامهم مجالا أوسع لاختيار الوظيفة ومكان الاقامة ، وتعطيهم مدى أكبر للاختيار بين السلع الاستهلاكية . فهى إذ تحد من الحرية الفردية بالانضباط الذى تحدثه فى ناحية الانتاج فإنها توسع نطاق هذه الحرية فى ناحية الاستهلاك نتيجة للزيادة فى الدخل وفى الفراغ زيادة لا تحقق إلا بواسطة التصنيع الذى لا يحقق بدوره فى معظم بلدان العالم اليوم إلا بواسطة توسيع النشاط الحكومى .

٨ — اتساع شبكة الأنظمة

تقوم بانتاج أهم السلع والخدمات فى المدنية الصناعية المنشآت الإنتاجية الضخمة . وتنتظم هذه المنشآت بالنسبة إلى السلطة الإدارية بصورة مرتبية تجعل فى القمة العدد القليل من المديرين الذين يشرفون على أعمال يقوم بها عدد كبير جداً من الذين يعملون تحت إدارتهم . وتنتظم العلاقات بين المديرين والمأمورين بواسطة شبكة واسعة ومعقدة من الأنظمة الصناعية التى تفرضها التقنية الصناعية والتخصص المتزايد كما يفرضها أيضاً الإنتاج بمقياس أضخم . وتتناول هذه الأنظمة نواح عديدة من الحياة الصناعية مثل الأجور، والانضباط المسلكى ، والصرف من الخدمة ، والنقل من وظيفة إلى أخرى، والترقية ، ومعالجة المظالم العمالية . وتحدد الأنظمة الصناعية مقاييس الإنتاج، وسرعته ، ومعايير الجودة للمنتوج وأموراً أخرى عديدة . والأنظمة الصناعية غير سكونية فهى لا تستقر على حال بل تظل فى تغير دائم لتبقى ملائمة للتطور التقنى السريع . فالحياة الصناعية إذن حياة تخضع للأنظمة والقوانين المجردة عن العاطفة والبعيدة عن العلاقات والاتصالات الشخصية. وهنا تثار قضية الولاءات فى المجتمع الصناعى وهى القضية التاسعة المتعلقة بالمنطق الصناعى .

٩ — القيم الجماعية فى المجتمع الصناعى

يتبين من العرض السابق أن ولاء الأفراد الذى يسير عجلة الإنتاج فى المدنية الصناعية ليس لأشخاص وإنما لفكر مجردة . فالمجتمع الصناعى ككل مجتمع منظم يقوم على نوع من الإتحاد الذى يربط بين مختلف أفراده. وتنبثق عن هذا الإتحاد أو شبه الإجماع مجموعة من الأفكار والمعتقدات والمواقف والقيم تشكل فى مجملها شخصية ذلك المجتمع ، وتعين أساليب نشاطه ومدى ذلك النشاط . وفى المجتمع الصناعى تبرز بعض القيم والمواقف

التى يتميز بها المجتمع الصناعى مهما اختلفت ظروفه القومية أو السلالية ومهما اختلف نظام الحكم فيه . فها كم مثلا بعض هذه القيم الصناعية المشتركة بين المجتمعات الصناعية المختلفة واعتقد أنكم تجدونها إلى حد بعيد فى مجتمعين مصنعين هما الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتى على الرغم من الفوارق بينهما فى التاريخ والبيئة ونظام الحكم .

أولا : نجد للعلم والتقنية فى المجتمع الصناعى قيمة رفيعة تجعل العاملين على تقدم العلوم فى مرتبة اجتماعية عالية ، فضلا عن أن المدنية الصناعية تحارب كل تقليد يشكل عثره فى سبيل التقدم العلمى والتطور العمرانى .

ثانياً : نجد المدنية الصناعية لا تقيم وزناً للسلالة العائلية أو الطائفة الدينية ، أو الكتلة العرقية ، أو الطبقة الإجتماعية : بل تشكل مجتمعاً إن تحلق فهو يتحلق حول المهن والاختصاص والمنشآت الإنتاجية وسائر الحلقات المهنية الفنية والإجتماعية المفتوحة لجميع المواطنين حسب شروط كل حلقة .

ثالثاً : نجد المدنية الصناعية تحث بشتى الوسائل على العمل الجد وعلى سرعة الانتاج وهى تجعل من الفاعلية الانتاجية فضيلة وتعتبر الكسل أو الخمول رذيلة . وقد تختلف البلدان المصنعة فى التعليل العقائدى الذى تستخدمه للحث على العمل الجد وعلى السرعة فى الانتاج ولكنها تتفق فى الغاية . فبينا نجد بعض البلدان تحث على زيادة النشاط عن طريق الحافز المالى والربح الفردى وهى تسعى دائماً لزيادة حدة هذا الحافز بواسطة الاعلان والتمثل ، نجد بلدانا أخرى تسعى إلى الغاية عينها عن طريق استخدام الحرارة العقائدية وخاصة العقائد السياسية والقومية ، ونجد بلدانا أخرى تستنفر النشاط البشرى عن طريق الإرهاب والإرغام . ولكن مهما اختلف الحافز لأجل بلوغ هذه الغاية ، فإن المدنية الصناعية تحقق درجة من النشاط

وسرعة فى الإنتاج ومستوى للمسئولية الفردية لم تشهد مثلها المدنيات الأخرى وهى تستوجب ولاء لمجموعة كبرى كالوطن أو القومية أو العالمية ولا تستقر فى الولاءات المجزئة كالولاء العائلى أو القبلى أو الطائفى .

الفروق بين المجتمعات المختلفة

لقد بينا فيما تقدم بشيء من الإسهاب بعض الخصائص التى تميز المدنية الصناعية عن سواها من المدنيات . وقلنا أن هذه الخصائص موجودة على درجات متفاوتة فى جميع المجتمعات الصناعية ، وأن درجة وجودها فى مجتمع ما تعين الشوط الذى قطعه ذلك المجتمع فى مضمار التصنيع ، وقلنا أيضاً أننا نتميز هذه الخصائص بواسطة المنطق الصناعى المجرد ونعتقد يقيناً أنها توجد حتما بكامل صفاتها النظرية فى المجتمع الصناعى الذى يكون قد اكتمل تصنيعه . وأشرنا إلى أن المجتمع الكامل التصنيع غير موجود بالفعل على أن هنالك مجتمعات صناعية تقارب كثيراً درجة الاكتمال . وخشية أن يحمل قولنا على غير محمله أسارع هنا بلفت الأنظار إلى أننا إذ نقول بوجوب ظهور هذه الخصائص الصناعية التى عرضنا فى كل مجتمع يكتمل تصنيعه لا يعنى هذا القول أن جميع المجتمعات المصنعة تتشابه تماما فى كل الخصائص والسمات. بل على العكس نحن ندرك تماما مقدار الفروق التى قد تظهر بين مجتمع مصنع وآخر . وكان بودى أن أبحث معكم هذه الفروق بالتفصيل وأردها إلى أسبابها الرئيسية بإسهاب ولكن المجال الحالى يضيق عن ذلك ، وعليه فإننى سأكتفى بالإشارة إلى بعض الأسباب الرئيسية التى تنشأ عنها فروق فى المجتمعات المصنعة ذاكرا بعضها على سبيل المثال .

يمكننا أن نميز ثلاثة مصادر رئيسية تنشأ عنها فروق فى المجتمعات المصنعة . أما هذه المصادر فهى أولا الفئات التى تتخذ المبادرة وتقوم بقيادة حركة التصنيع ، وثانياً التراث السائد فى المجتمع المقبل على التصنيع قبل

البدء بتصنيعه ، وثالثاً الأساليب والوسائل التى تستعمل فى تحقيق غايات التصنيع .

١ — قيادة التصنيع

التصنيع حرب تشنها فئة من المجتمع على فئات أخرى . فالفئة التى تحمل لواء التصنيع تسعى إلى الغلبة على المجتمع التقليدى وإخضاعه إلى وسائل وأساليب إنتاج أجدى وأفعل . والفئات التى تقاوم هذه الفئة تبتغى إبقاء القديم على قدمه لأنها تفيد من الأوضاع الانتاجية الراهنة . ونتيجة النزاع معروفة لأن الغلبة فى النهاية للمدنية الصناعية مهما طال زمن النزاع . ولكن السؤال المهم الذى يجب أن نثيره هنا ليس لمن الغلبة وإنما من هى الفئة التى تقبض على دفة القيادة وتتزعم حركة التصنيع . وهذه الفئة تختلف باختلاف البلدان والبيئات والأوضاع والأزمنة . وعندما نتبصر فى انتشار المدنية الصناعية فى مختلف أرجاء العالم يمكننا أن نميز فئات مختلفة تسلمت قيادة التصنيع فى البلدان المختلفة . ونكتفى هنا بذكر قيادات أربع هى :

أولا : القيادة السلالية وتستمد من الارستقراطية الزراعية أو التجارية أى تتشكل هذه الفئة من كبار الملاكين أو من كبار التجار والصيرفيين الذين يكونون مسيطرين على النشاط الاقتصادى فى المدنية التجـــارية أو الزراعية .

وثانياً : قيادة الطبقة الوسطى وهى فئة تتألف عادة من التجار والصناع المتوسطى الحال تجمعهم ، كما حدث فى بريطانيا مثـــلا ، مقاومتهم للفئات الارستقراطية المسيطرة على الاقتصاد . وفى كثير من الأحيان تتألف هذه الفئة من أقليات أو جماعات لا ينسجمون تماما مع النمط الاقتصادى السائد ويدركون بجلاء إمكان الربح الذى يعود عليهم إذ هم نجحوا بقيادة الحركة التصنيعية .

ثالثا : قيادة « الانتلجنسيا » أو طبقة المفكرين الثوريين وتتألف هذه الفئة من المتعلمين ومن أصحاب المهن الحرة وهؤلاء يثورون على الأوضاع الراهنة وعلى القيادات التقليدية ويتزعمون حركة التصنيع كحركة حكومية وبواسطة سيطرتهم على الحكم .

رابعاً : قيادة الزعماء القوميين وتتألف هذه الفئة من قادة فى ميدان العمل القومى يثورون على الأوضاع الإنتاجية الراهنة ويتزعمون حركة التصنيع كحركة مختلطة أى حكومية وخاصة .

وتولد هذه الاختلافات فى قيادة التصنيع فى المجتمعات المختلفة فروقا بين تلك المجتمعات نذكر بعضها على سبيل المثال . فالنظرة إلى العمل مثلا تختلف باختلاف القيادة : فتحت القيادة السلالية ينظر إلى العامل كتابع أو محسوب أو خادم ، وتحت قيادة الطبقة الوسطى ينظر إليه كرجل مستقل متعاقد ولكن تعتبر خدمته كسلعة تباع وتشترى ، وتحت القيادة الفكرية الثورية كمنتج طائع أو كأداة إنتاج مطواع ، وتحت القيادة القومية ينظر إليه كمواطن يؤدى واجبه الوطنى . فالامتناع عن العمل تحت القيادة الأولى عصيان ، وتحت القيادة الثانية جهل أو جشع ، وتحت القيادة الثالثة جريمة ، وتحت القيادة الرابعة خيانة وطنية . وموقف القيادة الأولى من تعبير العمال عن مظالمهم هو كبت ذلك التعبير ، والثانية قبوله ضمن أنظمة يتفق عليها مسبقاً ، والثالثة منعه منعاً باتا ، والرابعة التحكم فيه وإدارته . وكما وجدنا اختلافا بين القيادات المذكورة فى الموقف من العمل نجد اختلافات مماثلة بالنسبة إلى أمور عديدة أخرى كالموقف من السلطة وتنظيم السوق وفلسفة المجتمع وما إلى ذلك .

٢ — التراث السائد فى المجتمع المقبل على التصنيع

فى كل عملية تصنيع ما عدا التصنيع الذى يحدث فى كنف الاستعمار

يبرز قادة للتصنيع من صلب التراث الذى يكون سائداً قبل البدء بحملة التصنيع وتولد فئة القادة تخطيطاً لمناهضة التراث الانتاجى السائد وإحلال الصناعية مكانه . وفى كل مجتمع تختلف العناصر التراثية التى تبدى مقاومة أشد من غيرها فى الكفاح ضد التصنيع وتختلف العناصر التى تظهر صلابة نسبية باختلاف البيئة والمجتمع . كذلك نرى بعض فئات القادة متسامحين بالنسبة إلى الإبقاء على بعض العناصر النابتة فى التراث القديم بينما قادة آخرون لايبدون أى تساهل فى استئصال معالم المدنيات السابقة . وعليه فإن نتائج هذا الصراع قد تأتى مختلفة بعض الشىء فى المجتمعات المختلفة .

علينا إذن أن نتميز بعض هذه العناصر الرئيسية التى قد تختلف فى التراثات المختلفة وتولد بالتالى فروقاً فى المجتمعات المختلفة عندما يصار إلى تصنيعها . أذكر بعض هذه العناصر على سبيل المثال :

أولا : العائلة أو النظام العائلى ، فقد تكون العائلة الوحدة الصغيرة المؤلفة من الوالدين والأولاد القصر ، وقد تكون مجموعة من هذه الوحدات تسمى بالتسمية العائلية عينها ، وقد تكون أوسع من ذلك فتشكل قبيلة . فتنظيم المجتمع عند تصنيعه يتأثر كثيراً بنمط النظام العائلى السائد قبل البدء فى التصنيع .

ثانياً : الطبقة تتألف معظم المجتمعات من جماعات مختلفة تتحلق حول عناصر مختلفة كمستوى الدخل أو مستوى العلم أو المهنة أو التراث الثقافى . وكذلك فى كل مجتمع طبقات مرتبية تقوم على النسب أو العرق أو الطائفة الدينية أو المهنة أو غير ذلك ، وتعين المنزلة الاجتماعية للذين ينتمون إليها . والتصنيع ثورة على هذه المراتب التقليدية لأن له مرتبيته الاجتماعية الخاصة المؤلفة من الاختصاصيين والفنيين والإداريين والعمال وما شابه ذلك . وهكذا فإن صفات المجتمع المقبل على التصنيع تتأثر كثيراً بنوع المرتبية الاجتماعية التى تسوده قبل البدء بالتصنيع .

ثالثاً : الدين والأخلاق . بعض الأديان والنظم الأخلاقية تحث على العمل والاقتصاد وحسن التدبير ، وبعضها يمتدح الفقر والتقشف والقناعة ، بعضها يقاوم الاختراع والابتكار والتجديد ، وبعضها يدعو إلى طلب العلم والمعرفة . فاختلاف النظم الاخلاقية يؤثر بعض الشيء في صفات المجتمعات المختلفة عند تصنيعها .

رابعاً : المفاهيم التشريعية ، تختلف المجتمعات المختلفة بالنظرة إلى القانون وبمفاهيم العدالة والحقوق والواجبات والارتباط والمسؤولية ، وهذه بدورها تولد فروقا في المجتمعات عند تصنيعها .

خامسا : مفهوم الدولة : نجد عادة في المجتمعات غير المصنعة جماعات انقسامية أو انفصالية يكون ولاؤها الأول للجماعة عينها وليس للمجتمع الأكبر ، فنشهد مثلا ولاءات قبلية أو طائفية أو لغوية أوجغرافية إلى آخر ما هنالك . وقد لا تعيق هذه الولاءات الانقسامية عملية الانتاج في المدنية الزراعية أو المدنية التجارية ، ولكن المدنية الصناعية لا تقوم إلا على أساس دولة شاملة تسترعى الولاء . الأول والأشد فالتمسك بالولاءات القديمة يولد فروقا في صفات المجتمعات المختلفة عند تصنيعها . وبامكاني أن أستمر بتعداد أمور تراثية أخرى من شأنها أن تولد فروقا في المجتمعات المصنعة ولكني أكتفي بهذا القدر الآن وأنتقل إلى المصدر الثالث والأخير الذي تنشأ عنه فروق مماثلة .

٣ — أساليب التصنيع ووسائله

إن اختلاف الظروف في المجتمعات المقبلة على التصنيع يضطر قادة التصنيع إلى استخدام وسائل وأساليب مختلفة لبلوغ غاياتهم . وهذه الأساليب تولد بدورها بعض الفروق في المجتمعات التي تصنع بواسطتها . وأذكرهنا على سبيل المثال بعض الأمور التي تختلف فيها الوسائل والأساليب

دون شرحها أو تحليلها وذلك بسبب ضيق المجـال بل أوردها فقط على سبيل العلم بالشيء .

من الأمور التى تولد فروقا فى صفات المجتمع معدل السرعة التى يبتغى بهـا القادة تصنيع المجتمع ، ومصادر التمويل للبرنامج التصنيعى والأولويات التى يقررونها فى برنامج التصنيع ، ونوع المؤسسات والمنشآت التى يستخدمونها فى تنفيذ برامجهم ، ومقدار التجاوب مع الشعب عامة والوسائل التى يستعملونها فى هذه الناحية ، ومدى الحد من الإستهلاك والوسائل التى يعتمدونها لتحقيق هذا الحد ، والسياسة التى يعتمدونها فى توزيع العمل وسائر المرافق الانتاجية على مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، والأساليب التى يستخدمونها لاستنفار القوى العاملة وما شابه ذلك من الوسائل الأخرى للتنمية والتصنيع . ففى كل ناحية من هذه النواحى وسائل متعددة للقادة أن يختاروا فيما بينها ، واختيارهم هذا يولد فروقا فى صفات المجتمع الذى يصنع بمختلف الوسائل المختارة .

التصنيع فى العالم العربى

ملاحظات عامة

لقد بينا إلى الآن الصفات التى يتصف بها لزوما المجتمع الصناعى المثالى أو المكتمل التصنيع وهى الصفات التى تتدرج نحوها المجتمعات على اختلافها فى سيرها نحو التصنيع . وأظهرنا أيضاً الاختلافات التى يمكن أن تنشأ بين مجتمع مصنع وآخر ، وبينا بعض المصادر التى ترد إليها هذه الإختلافات . ويمكننا الآن أن نتناول المجتمع العربى فنتدراسه فى ضوء هذا التحليل للمدنية الصناعية . وقد جعلنا هذه الدراسة فى قسمين :

أولا : المشاكل التى تنشأ عن التصنيع فى العالم العربى والعقبات التى تعترض سيره .

ثانياً : الأوضاع المؤاتية للتصنيع والتدابير التى من شأنها أن تسعف العالم العربى فى ارتقاء العقبات المعترضة .

وقبل البدء فى البحث هنالك أربع ملاحظات عامة لا بد من إبدائها فى سبيل الإيضاح واجتناب اللبس والإبهام :

أولا : فى استعمال المصطلح « العالم العربى » علينا أن ندرك بأن البقعة الجغرافية التى يشير إليها المصطلح ، على كونها واضحة المعالم إذ تتألف من جميع الدول والقطاعات التى تنطق أغلبية سكانها باللغة العربية ، إلا أنها من الناحية الاقتصادية غير متجانسة فى نوع المدنية الإنتاجية وغير متساوية فى مستوى الدخل والإنفاق . ففى هذه الرقعة الجغرافية بالذات يجابه الباحث ببعض الجماعات التى لا تزال تعيش فى المدنية القنصية وهى قليلة ، وبعضها تعيش فى المدنية الرعائية وهى ليست بالقلة ذاتها ، وبعضها تعيش فى المدنية

الزراعية وهذه تشكل الأكثرية ، وفى بعض البقاع العربية جماعات تعيش فى المدنية التجارية ، وبعضها بدأ فى طريق التصنيع وبعضها لم يبدأ . لذلك يصعب جداً فى هذه الحالة من التغاير أن نصدر أحكاما عامة عن العالم العربى فى حقل الاقتصاد الصناعى ونأمل أن تجىء هذه الأحكام منطبقة على جميع أجزائه ، إلا إذا جعلناها عامة جداً وفى تلك الحالة لا أعود أدرى إذا كانت تظل لها منفعة كبيرة فى تفهم القضايا الإقتصادية الغالبة فى العالم العربى . وبناء على ذلك فإننى عندما أشير إلى العالم العربى تكون الإشارة ، مع الإحتفاظ بشىء من المرونة ، منبثقة عن صورة ذهنية لا للعالم العربى بأكمله ولكن لتلك الأجزاء الفاعلة أكثر من سواها فى الحقل الإقتصادى والتى هى أقرب من سواها إلى التصنيع .

أما الملاحظة الثانية فهى أن العالم العربى أصبح اليوم راغباً بالتصنيع يطلبه بإلحاح . وهنا يظهر مغزى الملحوظة الأولى إذ قد يقول البعض أنهم يعرفون مناطق أو جماعات عربية بعيدة عن التصنيع لا تعرف عنه شيئاً ناهيك عن طلبه بإلحاح . هذا صحيح يوجد جماعات عربية غير واعية هذا المشكل على الإطلاق ، ولكن الجماعات الفاعلة فى الاقتصاد العربى أصبحت تدرك أن الصناعية نظام أخذ ينتشر فى جميع أرجاء العالم ولا يمكنها التخلف عن الأخذ به إذا هى أرادت البقاء ، وهى تريده . والشاهد الجلى على ذلك تصريحات القادة السياسيين فى المناسبات المختلفة وحثهم الشعب على السير نحو الإنماء الصناعى ، الشىء الذى لم يكن وارداً فى التفكير السياسى العربى قبل الحرب الكونية الأخيرة . أضف إلى ذلك أنه لم يكن فى دولة من الدول العربية وزارة للصناعة إلى بضعة أعوام خلت إذ بدأت الجمهورية العربية المتحدة بوزارة للصناعة ، وأنشئت حديثاً وزارة للصناعة فى العراق، أما فى سائر العالم العربى فلا تزال الشؤون الصناعية ترعى من قبل دائرة أو قسم أو مصلحة فى وزارة أخرى كوزارة الإقتصاد مثلا ، فى حين أن

لـكل من هذه الدول بالذات وزارة للزراعة . فبناء على هذه الظواهر سأعتبر العالم العربى راغباً رغبة ملحة فى التصنيع وامتنع بالتالى عن بحث الأساليب التى بها تستنهض الرغبة فى التصنيع ، وانصرف فقط لبحث العقبات والتدابير .

والملاحظة العامة الثالثة التى أريد أن أبديها تتعلق بالإنماء المصنعى . فى حين أن الإنماء الصناعى يشمل أكثر من الإنماء المصنعى إذ هو يعنى تصنيع النشاط الزراعى والتجارى ونشاط الانتاج لسائر الخدمات ، يظل الإنماء المصنعى المنطلق الإبتدائى لعملية التصنيع ويشكل محور الإرتكاز فى الإنتقال من المدنيات الأخرى إلى المدنية الصناعية . أى أن الإنماء المصنعى شرط لازم لانتشار المدنية الصناعية ولـكنه غير كاف . ولما كان الأمر كذلك أصبح بإمكاننا دون الخروج عن المنطق السليم أن نعتبر العقبات التى تعترض سبيل الإنماء المصنعى كعقبات تعيق الإنماء الصناعى . لذلك فى بحث العقبات التى تقوم فى وجه التصنيع سأكتفى بعض الأحيان بتبيان ما يعيق الإنماء المصنعى .

أما الملاحظة العامة الرابعة والأخيرة فتتعلق بتقسيم البحث بين الشؤون الاقتصادية وسواها . كنا ذكرنا عند دراسة المنطق الصناعى أن المدنية الصناعية تطال ليس فقط النواحى الاقتصادية بل جميع نواحى الحياة من ثقافية وتراثية وتربوية وعقائدية وفلسفيـة إلى آخر ما هنالك . وإذا شئنا أن نحيط الاحاطة الـكاملة بالموضوع عند تدارس العقبات والتدابير المؤاتية للتصنيع فى العالم العربى فإن من واجبنا أن نتبين العقبات والتدابير فى جميع هذه النواحى ولـكن مجالنا الحالى يضيق عن ذلك وعليه فقد اخترنا أن نعطى الأفضلية للشؤون الإقتصادية مع إقرارنا بأن هذا النهج يقصر عن الإحاطة بالموضوع إحاطة كاملة .

العقبات

بعد ابداء هذه الملاحظات العامة أصبح بإمكاننا أن نعود إلى تدارس التصنيع فى البلدان العربية ، فنبدأ بعرض العقبات الرئيسية التى قد تعترض سبيله .

١ — النقص فى التجهيزات الاساسية

إذا نظرنا إلى العالم العربى عند انتهاء الحرب الكونية الأخيرة منذ خمسة عشر عاماً لوجدناه يفتقر افتقاراً شديداً إلى التجهيزات الأساسية مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والمواصلات وسائر المنافع العامة . فالافتقار إلى هذه التجهيزات كان ولا يزال يشكل عقبة من العقبات الرئيسية التى تعيق توظيف الرساميل فى القطاع المصنعى وبالتالى نعيق التدرج نحو التصنيع العام . إن هذه التجهيزات الأساسية لازمة للإنماء المصنعى لأن وجودها بوفرة من شأنه أن يخفض كلفة الإنتاج فى المصانع وبالتالى أن يجعل الاستثمار فى القطاع المصنعى جذابا ويستدرج إليه الرساميل اللازمة ، وعندما تكون هذه التجهيزات ناقصة كما هى الحالة فى العالم العربى ، تضطر البلدان النامية فى بادىء الأمر إلى تحويل مواردها الإنمائية فى سبيل استكمال هذه التجهيزات قبل أن يتسنى لها بصورة مجدية أن تحول مجهودها الانمائى إلى القطاع المصنعى . وهذا بالضبط ما حدث فى العالم العربى فى فترة ما بعد الحرب . ففى العراق مثلا أنفق فى السنوات الخمس الأولى على البرنامج الإنمائى حتى عام ١٩٥٦ مبلغ ثلاثة وثمانين مليون دينار عراقى ، منها حوالى أربعة وستين مليوناً أو ما يقارب الثمانين بالمائة أنفقت فى سبيل التجهيزات الأولية من رى وطرق وجسور ، ولم ينفق على الإنماء فى القطاع المصنعى سوى خمسة ملايين دينار ونصف المليون أى ما هو أقل من سبعة بالمئة من مجموع الإنفاق . فى حين أن فى السنتين الأخيرتين اللتين توجد لدى إحصاءاتهما

أى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فقد هبطت نسبة الانفاق على التجهيز من ثمانين إلى واحد وأربعين بالمائة وارتفعت نسبة الانفاق على الإنماء فى القطاع المصنعى من سبعة إلى تسعة عشر بالمائة . وهذه الظاهرة التى تبرزها إحصاءات الانفاق الانمائى فى العراق تعكس أوضاع الانماء الاقتصادى فى بلدان عربية أخرى على درجات متفاوتة . ويمكننا القول أن معظم أجزاء العالم العربى اليوم لا تزال تحتاج إلى إنماء التجهيزات الأولية قبل القيام بحملة إنمائية واسعة الأطراف فى القطاع المصنعى . مع العلم أن هنالك بعض البلدان العربية وأخص بالذكر الاقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة قد أصبحت مؤهلة للسير الحثيث فى اتجاه الانماء المصنعى .

٢ — النقص فى الطاقة

والعقبة الثانية التى يواجهها العالم العربى فى التصنيع هى شح الطاقة الحرارية . عندما يكون الاقتصاد فى بلد ما غير مصنع فإن الانتاج الذى ينشأ فى القطاع المصنعى يعتمد فى كثير من الأحيان على الطاقة الحرارية المولدة فى المصنع ، أى أن المصنع يستخدم الآلات التى تسير بحرق الوقود المباشر كالفحم والمازوت . وإذا كانت الآلات الأكثر فاعلية فى تلك الصناعة تدار بواسطة التيار الكهربائى فاننا كثيراً ما نشاهد المصانع تستخدم المولدات الكهربائية الخاصة بها وتستعمل بالتالى التيار المولد لإدارة الآلات الصناعية . ولكن هذه طريقة تؤدى إلى رفع تكاليف الانتاج وتحد من إمكان توسيع السوق أمام السلع المنتجة . ولا يلجأ إليها إلا لكون التيار الكهربائى فى البلد المعنى لا ينتج بمقدار واف أو ينتج بكلفة مرتفعة تفوق كلفة توليد التيار ضمن المنشأة الصناعية . ولكن توليد التيار ضمن المنشأة يمنع نظراً لارتفاع الكلفة ، صناعات عديدة من البزوغ إلى حيز الوجود لأنها لا تتمكن من منافسة الصناعات الأجنبية إلا إذا وفرت لها الطاقة بأثمان معقولة .

لذلك يجب توليد الطاقة بواسطة مؤسسات وطنية كبيرة تختص فقط بتوليد الطاقة وتعمل على مقياس ضخم يمكنها من إيصال الطاقة إلى المصانع بأثمان مقبولة . ولكن توليد الطاقة بمقدار كبير يتطلب أموالا ضخمة ويتطلبها بدفعات كبيرة وليس تدرجا وعلى مراحل . أى لا يمكن توليد الطاقة بمراحل حسب نشوء الصناعات وازدياد الطلب عليها ، بل يجب أن يسبق انتاج الطاقة الطلب عليها وكثيراً ما يسبق العرض الطلب بزمان طويل لأن المصانع لا تنشأ بكثرة إلا عندما تكون الطاقة قد أمنت مسبقاً . وهذا ما يجعل فى معظم الأحيان إنتاج الطاقة مسؤولية حكومية وخاصة فى البلدان غير المصنعة .

وفى معظم البلدان العربية قد أقبلت الحكومات على الإضطلاع بهذه المسؤولية ، وقد قطعت شوطاً كبيراً فى زيادة انتاج الطاقة فى السنوات الأخيرة ولكن على الرغم من هذا التقدم لا يزال إنتاج الطاقة فى البلدان العربية فى مستوى منخفض جداً إذا ما قورن بمستوى الانتاج فى البلدان المصنعة . لنأخذ مثلا الطاقة الكهربائية ونأخذ مجموعة من البلدان العربية تمثل أعلى إنتاج للطاقة الكهربائية كالجمهورية العربية المتحدة بأقليميها والعراق ولبنان . نجد أن هذه البلدان تقدمت تقدماً ملموساً فى إنتاج الطاقة فى فترة ثمانى سنوات إذ ارتفع مجموع إنتاجها من ١٢٧٥ مليون كيلو واط ساعى فى أثناء عام ١٩٥١ إلى ٣٠١٢ مليون كيلو واط ساعى فى خلال سنة ١٩٥٨ أى أن الانتاج ارتفع بمقدار مرتين ونصف فى ظرف ثمان سنوات . إلا أن هذا الانتاج عام ١٩٥٨ لا يمثل أكثر من ثمانين كيلو واط ساعى للفرد فى السنة ، وهذا مستوى منخفض جداً إذا ما قورن ببلدان مصنعة مثل الدانمارك حيث بلغ الانتاج فى السنة ذاتها حوالى ٧٢٠ كيلو واط ساعى للفرد الواحد ، أو البلجيك حيث بلغ ١٤٩٠ أو تشيكوسلوفاكيا حيث بلغ ١٥٠٠ فى السنة عينها . مع العلم طبعاً أن هنالك بلداناً كثيرة لم تصل إلى المستوى

الذى وصلت إليه هذه المجموعة العربية ، فمعول إنتاج الطاقة الكهربائية للفرد الواحد فى الهند مثلا بلغ عام ١٩٥٨ فقط ٣٤ كيلو واط ساعى ، وفى كينيا ٤٠ كيلو واط ساعى وفى فيتنام ٣٠ وفى تايلاند ١٤ كيلو واط ساعى. وتظهر هذه الأرقام الشوط الذى قطعته البلدان العربية المقبلة على التصنيع كما أنها تظهر العقبة الكبيرة التى تؤخر برنامج التصنيع فى بعض أرجائها ، وتظهر أيضاً مدى التوسع فى إنتاج الطاقة الذى يجب أن تتطلع إليه هذه البلدان قبل إدراك مستوى التصنيع المنشود .

٣ — ضيق الأسواق العربية

أما العقبة الثالثة التى تعترض التصنيع فى العالم العربى فهى ضيق الأسواق الداخلية . سعة السوق الداخلية رهينة بمستوى الدخل الأهلى وبنمط توزيع الدخل بين السكان وبالحواجز الطبيعية أو المصطنعة التى تجرى تلك السوق . فمستوى الدخل الأهلى فى العالم العربى مستوى منخفض جداً بالنسبة إلى البلدان المصنعة . والدخل الشحيح يولد نمطا من الانفاق لا يتوافق مع إنماء الإنتاج المصنعى إنماء سريعاً واسعاً . يجرى معظم الانفاق العائلى العربى فى سبيل شراء المواد الغذائية والملابس . أى أن ميزانية السواد الأعظم من العائلات العربية تنفق على الأكل واللباس . وقسم كبير من المأكل يتألف من مواد زراعية أو حيوانية لا تدخل المصانع وقسم كبير من الملابس أيضاً هو إنتاج حرفى لا مصنعى . وفى كثير من المناطق الريفية العربية يجرى الاستهلاك مباشرة للمواد المنتجة فى الريف دون تبادل . وهذه أمور من شأنها أن تضيق السوق العربية ، فضلا عن أن البلدان العربية تشكل وحدات سياسية مختلفة تقيم حواجز جمركية ونقدية بين بعضها البعض مما يزيد فى تضييق السوق العربية .

وضيق السوق له تأثير بالغ فى الحد من مدى الإنماء المصنعى . فالسوق

الضيقة لا تجذب الرساميل الضخمة للاستثمار فى المصانع ، لأن ضيق السوق يفرض مقياساً للمنشئات الإنتاجية قد يكون أصغر فى صناعات عديدة من المقياس الذى يمثل الفاعلية القصوى . فاذا أنشئت المصانع على المقياس الصغير تكون كلفتها النسبية أعلى من الصناعات الأجنبية المنافسة لها ، وارتفاع الكلفة معناه انتقاص من نصيب الرأسمال المثمر وبالتالى رادع لتوظيف ذلك الرأسمال. وإن أنشأت المصانع على المقياس الكبير تضطرها السوق الضيقة إلى أن تحصر إنتاجها بمقدار هو دون استطاعتها والاستطاعة الفائضة فى الصناعة هى عنصر كلفة إضافية ينتقص من الأنصبة العائدة للرساميل وبالنتيجة يشكل رادعاً آخراً للتوظيف .

وضيق الأسواق العربية يقيم حسب رأيى أكثر العقبات صعوبة لأنه يشكل حلقة مفرغة . فلكى تتسع الأسواق العربية يجب أن يرتفع الدخل الأهلى للفرد ، ولكى يرتفع الدخل الأهلى فى بلدان معظم دخلها دخل زراعى يجب أن ينمى فيها الانتاج المصنعى ، ولكن لكى يتسنى لها تنمية الانتاج المصنعى يجب أن تتوسع أسواقها ، أما كيفية الخروج من هذه الحلقة المفرغة فسأترك بحثها إلى القسم المتعلق بالتدابير .

٤ — النقص فى وسائل التسويق الداخلى

وينجم عن النقص فى وسائل النقل والاتصال وضيق الأسواق نقص فى وسائل التسويق الداخلى يشكل العقبة الرابعة التى تعترض سبيل إنماء الانتاج المصنعى وبالتالى تعترض سبيل التصنيع . لا شك أن الأسواق الداخلية تعتمد اعتماداً دالياً على مستوى الدخل الأهلى كما أشرنا سابقاً . ولكن إذا افترضنا مستوى دخل معين يظل هنالك عناصر أخرى من شأنها أن توسع السوق الداخلية أو تقلصها ضمن نطاق معين دون تغيير فى مستوى الدخل . وأهم العناصر التى توسع السوق الداخلية سرعة النقل وانتظامه

وانخفاض كلفته ، ووجود وسائل التخزين الكافية ، ووسائل التبريد فى النقل والتخزين ، ووجود شبكة للتوزيع منتظمة وممتدة إلى جميع الأطراف .

وأما فى العالم العربى فنظام التسويق الداخلى يشكو من نقائص كثيرة ، أهمها الاتصال السريع المنظم ووسائل التخزين والتبريد . طبعاً نحن نتكلم هنا بصورة عامة ، ونعلم أكيداً أن بعض البلدان العربية قد نظمت أسواقها الداخلية بشكل مؤات للانماء المصنعى أكثر من سواها . ولكن النقص موجود بصورة عامة . حتى فى بلد مكتنز أو مجمع كلبنان نجد نقصاً كبيراً فى انتظام التوزيع بين المدينة والقرية ، ونجد أن البائع الصغير فى القرية النائية يضطر إلى المجىء لبيروت أو طرابلس ليتسوق بدلا من إرسال طلبياته فى البريد بناء على عينات واستلام البضاعة بسرعة بواسطة وسائل النقل العمومية واستلامها مطابقة للعينات أو المواصفات المعلن عنها مطابقة دقيقة ، واستلامها كاملة غير منقوصة . وما نجد فى لبنان من هذه الناحية نلقى مثله أو أكثر فى معظم البلدان العربية الأخرى . وهذا النقص فى تنظيم التسويق يقلص السوق أمام الانتاج المصنعى ويضطر الصناعين لا إلى الاحتفاظ بمحزونات (ستوكات) أكبر من السلع المنتجة فحسب ، وبالتالى تكبد المصاريف الاضافية الناتجة عن ذلك ، بل هو يضطرهم إلى تخزين مقادير أكبر من المواد الخام ومن قطع الغيار للآلات مما يرتفع مستوى التكاليف للصناعة ، ويشكل رادعا إضافياً للانماء المصنعى .

٥ — نقص فى التقنية

أشرنا عند تدارس المنطق الصناعى إلى أن تقنية الانتاج الصناعى تقنية حركية دائمة التطور والتبديل . وفيما يخص العالم العربى اليوم فإن معظم أساليب الانتاج المصنعى تستنبط خارج العالم العربى ويجرى هذا التطور والتبديل وفقاً لمستلزمات الصناعات المختلفة فى البلدان المصنعة والتى تولد

الأساليب والتقنية الموافقة لظروفها . فالمشكلة التى يواجهها العالم العربى من ناحية التقنية مشكلة مزدوجة .

أولا : مشكلة استعارة التقنية أى نقلها من مواطن نشوئها . وهذا ما يجرى اليوم فى كل بلد عربى حيث يستقدم الخبراء من البلدان المصنعة، ولكن هؤلاء والخبراء لا يمكنهم أن يؤدوا الخدمة المطلوبة على أكمل وجه ما لم يكن فى البلدان العربية نفسها خبراء مقابلون لهم حتى ولو كانوا دونهم فى مدى التخصص . فالخبراء الأجانب قد يكونون ضليعين بالتقنية الموافقة لأوضاع بلدانهم ولكنهم يجهلون السوق العربية وأوضاعها . فيترتب إذن على الخبراء العرب المقابلين لهم أن يعدلوا الأساليب المستوردة لتتوافق مع الأوضاع العربية . خاصة أن عوامل الانتاج من حيث أنواعها وتوفرها وأثمانها تختلف بين بلد وآخر مما يجعل أسلوب انتاج فى بلد معين غير مثمر اقتصادياً فى بلد آخر .

فنى البلدان المصنعة تكون مثلا كلفة العمل البشرى بالنسبة إلى كلفة الآلات أعلى مما هى عليه فى البلد الذى لم يصنع بعد . ولذلك فان أساليب الانتاج المستنبطة فى ذلك البلد تستزيد من الآلة وتنقص من العمل البشرى . فإذا طبقت هذه الأساليب فى البلدان العربية دون تعديل قد ينتج عنها ارتفاع غير مبرر فى تكاليف الانتاج .

أما الناحية الثانية للمشكلة فهى وجود حدود لمقدار ما يمكن أن ينقل من التقنية الانتاجية أو يستورد من الخارج . أى أن هنالك حدوداً فنية للتعديل الذى يمكن ادخاله على الأساليب المستوردة . وفى هذه الحالة يجب أن تنشأ تقنية محلية لمعالجة الأوضاع الإنتاجية غير المعروفة فى البلدان المصنعة . وخاصة أن التقنية الصناعية كما أشرنا سابقاً تقنية حركية يجب أن تتطور بسرعة مع تطور الأوضاع الانتاجية ، وهذه الأوضاع قابلة

فى العالم العربى للتطور السريع مما يجعل توطين البحث العلمى وتأصيله فى المجتمعات العربية شرطاً لازماً لنجاح التصنيع . ولكن السير فى هذا الاتجاه إلى الآن لا يزال بطيئاً ، مع العلم أن هنالك وعياً صريحاً لهذا المشكل فى بعض أقسام العالم العربى وسعياً أكيداً إلى حله ، وأخص بالذكر الاقليم المصرى حيث يشهد الباحث خطى واسعة اتخذت فى سبيل تنشيط البحث العلمى وتوسيع نطاقه ليشمل اختصاصات لم يعرفها أى جزء من أجزاء العالم العربى سابقاً . ولكن معظم المناطق العربية الأخرى لا تزال غير مندفعة الاندفاع الوافى فى تنشئة العلماء والباحثين وفى توطين العلم والبحث وتأصيلهما فى المجتمع .

٦ — مشاكل الترسمل

إن العقبة السادسة التى يواجهها التصنيع فى البلدان العربية تتعلق بالترسمل الأهلى . لا يوجد فى البلدان العربية على حسب معرفتى دراسة إحصائية لمقدار الثروة أو لقيمة الرساميل المستعملة فى الانتاج . ولكن بعض الدراسات التى أجريت فى مناطق لا تختلف أوضاعها كثيرا عن أوضاع البلدان العربية تظهر أن قيمة الرساميل الثابتة تكون عادة أربعة أو خمسة أضعاف قيمة الدخل الأهلى السنوى . والإشارة هنا ليست إلى المنتوج الأهلى الإجمالى بل إلى الدخل الأهلى أى القيمة المتبقية بعد أن تحسم من المنتوج الإجمالى المبالغ المحتسبة لاستهلاك الرساميل فى عملية الإنتاج والضرائب غير المباشرة . لنأخذ من أجل المقارنة مجموعة عربية تتألف من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية . ولنفترض أن قيمة الرسملة فى هذه المجموعة تبلغ خمسة أضعاف الدخل الأهلى الصافى ، وهذا افتراض فى نظرى معقول وقد يكون قريباً من الواقع .

إننا نعرف أن نمو السكان فى هذه المجموعة يبلغ على العموم حوالى عشرين بالألف فى السنة . فإذا شئنا أن يستمر مقدار الرسملة للفرد الواحد ثابتاً أى غير منتقص علينا إذن أن نحدث استثمارات صافية جديدة كل عام تبلغ قيمتها حوالى عشرة بالمائة من الدخل الأهلى الصافى . ولكننا نعرف تماما أن التصنيع فى أى قطاع من القطاعات يعنى لزوما زيادة فى مقادير الرساميل بالنسبة إلى القوى البشرية المشتركة فى عملية الانتاج . ولكى نحصل على هذه الزيادة علينا إذا أن نحدث استثمارات صافية إضافية أى ترسملا جديداً تفوق قيمته ما يعادل عشرة بالمائة من الدخل الأهلى الصافى . وإذا افترضنا أن عملية التصنيع تسير بتؤدة واتزان فإن الترسمل الجديد لا يجوز أن ينقص عن خمسة عشر بالمائة من الدخل الأهلى . وهذه نسبة ليس من السهل بلوغها فى المجموعة العربية المعنية . ولكى نتبين هذه الصعوبة بجلاء ما علينا إلا أن نتفحص الإحصاءات العائدة إلى بلدان يفوق مستوى دخلها مستوى الدخل فى البلدان العربية المذكورة . فهاكم مثلا بلدانا ثلاثة من البلدان المتقدمة فى التصنيع وهى كندا وزيلاندا الجديدة والسويد (أسوج) تظهر أرقام الترسمل الإجمالى فى هـذه البلدان فى عام ١٩٥٢ ما يلى : (تعبر الأرقام عن وحدات العملة المحلية بالملايين) .

البلـــد	المنتوج الاجمالى المحلى	الترسمل الإجمالى	نسبة الترسمل الاجمالى المئوية إلى المنتوج الاجمالى
كنـــدا	٢٣,١١٠	٤,٥٤٣	٢٠
زيلندا الجـديدة	٧١٣	١٨٢	٢٦
السويد	٤٢,٠٢٠	١٢,٦٤٠	٣٠

المرجع :

United Nations, Statistics of National Income & Expenditure Series H, No. 6, 1954 and Monthly Bulletin of Statistics, October 1954.

فلو افترضنا أن قيمة الرساميل المسهمة فى عملية الإنتاج تبلغ أربعة أضعاف الدخل الأهلى الصافى فى هذه البلدان بدلا من خمسة أضعاف على اعتبار أن فاعلية الرساميل الانتاجية أشد فى البلدان المصنعة مما هى عليه فى البلدان غير المصنعة ، ولو أهملنا الضرائب غير المباشرة على اعتبار أن نسبتها إلى المنتوج الإجمالى تكون ضئيلة فى مثل هذه البلدان التى تعتمد كثيراً على الضرائب المباشرة ، ولو افترضنا اهتلاك الرساميل المستخدمة فى عملية الإنتاج يبلغ خمسة بالمائة سنوياً من قيمتها الإجمالية ، ثم احتسبنا على هذا الأساس نسبة الترسمل الصافى (بدلا من الترسمل الإجمالى) إلى الدخل الأهلى (بدلا من المنتوج الإجمالى) لوجدنا هذه النسب تبلغ ثلاثة بالمائة فى كندا وأحد عشر بالمائة فى زيلاندة الجديد وستة عشر بالمائة فى أسوج .

ولا شك أن هذه الأرقام تظهر الصعوبة التى تواجهها المجموعة العربية المشار إليها سابقاً فى إيجاد الرساميل المطلوبة للتصنيع بمقـــدار خمسة عشر بالمائة من الدخل الأهلى الصافى . ولا سيما أن إيجاد هذه الرساميل فى الداخل أى دون اللجوء إلى المنح أو الاقتراض من الخارج يتطلب انقاصا فى الاستهلاك وهذا بدوره يعنى انخفاضا فى مستوى العيش . ويطال حتما هذا الانخفاض فى مستوى العيش الفئات العاملة فى الزراعة إذ هى فى البلدان العربية تشكل أغلبية السكان ، ولكن هذه الفئات بالذات هى الفئات التى تشكو من تدنى مستوى العيش فبالقدر الذى يشكل الضغط على مستوى الانفاق الاستهلاكى لهذه الفئات صعوبة اجتماعية تكون جسامة عقبة الترسمل الداخلى التى تعترض سبيل التصنيع .

٧ — تزايد السكان

أن تزايد السكان يشكل عقبة عسيرة المرتقى فى طريق التصنيع ،

وقد أشرنا فى عرض العقبة السابقة إلى ناحية من نواحى المشكلة التى يولدها تزايد السكان وهى الناحية المتعلقة بالحاجة إلى رفع نسبة الترسمل لاتقاء الهبوط فى مستوى العيش الذى ينجم عن تزايد السكان . وبينا أن زيادة الترسمل لأجل هذه الغاية يعيق الترسمل الصافى الجديد الذى يستخدم فى أغراض التصنيع . ولكن تزايد السكان يلحق بالتصنيع أضراراً أخرى تجدر الإشارة إليها . أن البلد المتزايد السكان تكون عادة نسبة الأحداث فيه مرتفعة بالمقارنة مع بلد عدد سكانه ثابت أو متناقص . وارتفاع نسبة الأحداث معناه ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة إلى عدد المنتجين وبالتالى زيادة الصعوبة فى الحد من الاستهلاك الأهلى وتوفير الرساميل التى يمكن استعمالها فى عملية التصنيع . ويزيد هذه المشكلة خطورة كون نسبة الوفيات بين الأحداث مرتفعة فى البلدان غير المصنعة ، مما يحدث زيادة فى ذلك القسم من تكاليف التنشئة الذى يذهب سدى بسبب الوفيات الحاصلة قبل أن يصبح أولئك الأحداث فى عداد المنتجين .

وإن يكن معدل تزايد السكان متشابهاً بعض الشيء فى البلدان العربية الأربعة التى أشرنا إليها سابقاً، إلا أن المشكلة السكانية من حيث الإكتظاظ والضغط على موارد العيش تختلف فى بعضها عما هى فى البعض الآخر . فالإقليم السورى والعراق كما هو معلوم لديكم لا يشكوان من الضغط السكانى كما يشكو سائر أجزاء المجموعة . وعليه فإن تحويل بعض القوى العاملة من القطاع الزراعى إلى القطاع المصنعى وهو تحويل يتطلبه برنامج التصنيع ، قد تكون كلفته النسبية أكثر ارتفاعا فى الإقليم السورى وفى العراق نظراً لأن إنتاجية العمل الحدية ينتظر أن تكون أعلى فى هذين الجزئين . أو بعبارة أخرى تحويل قسم من القوى العاملة فى الزراعة إلى الصناعة ينتظر أن ينقص مجمل المنتوج الزراعى فى هذين الجزئين وبالتالى أن يزيد كلفة التصنيع بمقدار قيمة هذا النقص . وهذا لايعنى أن التحويل يتم فى سائر

أجزاء المجموعة دون كلفة حتى لو افترضنا الاكتظاظ شديداً إلى درجة جعلت الانتاجيه الحدية فى الزراعة صفراً ، بحيث يصح تحويل قسم من العمل الزراعى إلى الصناعة خالياً من التأثير على المنتوج الزراعى أى أنه لا ينقص المنتو الزراعى بتاتاً . حتى لو افترضنا هذه الحالة فإن الكلفة لا تتغير كثيراً لأن الاستهلاك المحلى فى المزارع سيرتفع حتما إذ أن الحالة المفترضة تواكبها شحة فى التغذية تجعل من العسير جداً منع العمال الباقين فى المزارع من استهلاك حصة العمال الذين تحولوا إلى المدن أو معظم تلك الحصة وقد لا يتوفر من المنتوج لتحويله إلى المدن ما يفوق كثيراً كلفة نقله . وعليه نرى أن مشكلة تزايد السكان تشكل عقبة فى طريق التصنيع سواء أكان التزايد حاصلا فى بلد مكتظ بالسكان أم خلاف ذلك .

٨ — النقص فى الأجهزة الإدارية العامة

لما كان التصنيع فى العصر الحديث ، وخاصة التصنيع المعتمد والسريع ، يعتمد أشد الاعتماد على المبادرة الحكومية وعلى القيادة والنشاط الحكوميين ، بات الجهاز الإدارى الحكومى عنصراً هاما جداً فى نجاح التصنيع او فشله . وهنالك نقائص عديدة فى الأجهزة الإدارية تعيق التصنيع ونشهد بعضها فى أجهزة بعض البلدان العربية وبعضها الآخر فى أجهزة بلدان عربية أخرى . وسأبحث هنا بعض هذه النقائص بوجه عام دون تخصيص أو تعيين .

لا شك أن مهمة الحكومة الأولى هى المحافظة على الأمن والنظام وإشاعة العدل بين المواطنين دون تفرقة وبنزاهة وأمانة . فالأمن والاستقرار شرطان لازمان لنجاح التصنيع . ولا يمكننا إذا نظرنا إلى العالم العربى بمجمله فى فترة ما بعد الحرب الكونية الأخيرة أن نقول بأنه كان ينعم طيلة هذه المدة بالأمن والعدل والاستقرار فى جميع أجزائه ، وعليه لا يمكننا القول بأن ظروفه كانت ظروفاً مؤاتية للتصنيع . ولكن هذه ظروف

مرتبطة باعتبارات سياسية داخلية ودولية ، قد تكون فى طريق الزوال وقد يكون العالم العربى مقدما على فترة من الإستقرار . وربما يتساءل البعض لماذا بدأنا بحث الجهاز الإدارى بالإشارة إلى الأمن والعدل والاستقرار وهى أمور تقع خارج نطاق موضوعنا لأنها مرتبطة بالسياسة أكثر من ارتباطها بالإقتصاد ؟ . وجوابنا أننا أوردناها فقط لنشير إلى أن الجهاز الإدارى مهما أزيلت نقائصه ومهما اكتمل إصلاحه يظل محدود الفاعلية فى الإنماء الصناعى مالم يشمل البلاد الاستقرار السياسى .

بعد هذه المقدمة يمكننا أن ننظر فى الأجهزة الإدارية من النواحى الإقتصادية والإدارية والفنية . أعتقد أن الأجهزة الإدارية فى معظم البلدان العربية ينقصها التخصص العلمى والفنى . كما أن مستوى الرواتب الحكومية دون المستوى الذى يؤمن تعبئة خير الكفاءات الموجودة فى البلاد فينتج عن ذلك ضعف فى تخطيط البرامج التصنيعية وتنفيذها ، فضلا عن أن النقص فى المقدرة المتأتى عن ضآلة الرواتب يتبعه نقص فى الأمانه من شأنه أن يزيد المخاطر الإقتصادية فى الأسواق وبالتالى يشكل رادعا للتوظيف الإستثمارى وخاصة التوظيف فى القطاع المصنعى الذى يجرى عادة لآجال طويلة . ومن النقائص الملحوظة فى الأجهزة الإدارية فى بعض المناطق العربية ضعف الإحصاء وضعف الأنباء . فالقرارات الاقتصادية وخاصة فى القطاع المصنعى تعتمد كثيراً على الإحصاءات المنظمة التى تعدها الحكومات عن شتى نواحى الاقتصاد وتنشرها دون إبطاء كما تعتمد أيضاً على المعلومات التى تذيعها الحكومات والدراسات التى تقوم بها لأجل تنوير الحقل الخاص وإطلاعه على اتجاهات النشاط الإقتصادى المختلفة .

ومن النقائص الملحوظة أيضاً التدابير الإعتباطية التى تأخذها بعض الحكومات فى بعض الأحيان دون وجود سياسة واضحة ومعلنة يسترشد بها رجال الأعمال . فالتغيير الفجائى مثلا فى الضرائب وفى سياسة الجمارك

وفى رخص الإستيراد والتصدير وفى الشؤون العمالية والتدابير الأخرى المماثلة تزعزع ثقة الأفراد وتجعلهم يحجمون عن توظيف لرساميل لآجال طويلة . وهذا الأحجام يشكل عقبة فى طريق التصنيع .

٩ — النقص فى التسهيلات المحيطة بالصناعة

المعلوم أن هدفا من أهداف الصناعة الدائم هو السعى المستمر إلى تخفيض كلفة الإنتاج . وتخفيض الكلفة ممكن بواسطة ما تقوم به المنشأة الإنتاجية من تحسين فى أساليب الإنتاج ومن زيادة فى الرسملة ومن رفع الإنتاجية العمال بواسطة تدريبهم وتوفير شروط العمل الملائمة لزيادة إنتاجيتهم . جميع هذه أمور تتدبرها المنشأة الانتاجية بذاتها . ولكن هنالك سبلا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج تنجم عن تسهيلات خارجة عن المنشأة تقوم بها منشآت أخرى أو توفرها الحكومة فتفيد منها المنشأة المعنية . وهذه التدابير أو التسهيلات المحيطة بالصناعة تدعى بالانجليزية External Economies أى توفيرات خارجية .

ونجد فى معظم البلدان العربية نقصاً فى هذه التسهيلات الخارجية . فالتسليف الصناعى مثلا وهو أحد هذه التسهيلات لم تعرفه البلدان العربية إلا منذ بضعة سنوات حيث بدأ فى بعض المناطق العربية ولكنه لا يزال ناقصاً فى كثير من المناطق الأخرى . ففى هذه المناطق الأخرى تضطر الصناعة أن تلجأ إلى الإقتراض التجارى القصير الأمد أو الاقتراض العقارى الذى يجرى على أساس الرهنيات . وكلا هذين النوعين من الاقتراض لا يتفقان مع الشروط الصناعية .

ومن التسهيلات الأخرى التى تشكو من نقص أو ضعف فى العالم العربى التعليم المهنى والتدريب المهنى وتحلق العمال فى نقابات مهنية فعالة فى رفع المستوى الفنى لكل مهنة من المهن . فالنقص فى هذه الناحية يلقى بعبء

التدريب المهنى على المنشأة الصناعية بدلا من جعله مسؤولية إجتماعية وبالتالى يحدث زيادة فى التكاليف الصناعية .

ونقص آخر فى التسهيلات الصناعية هو عدم وجود معاهد للبحوث الصناعية ذات مستوى فنى رفيع فى كثير من المناطق العربية .

لقد بدأت هذه المعاهد تنشأ فى بعض المناطق ولكنها لا تزال ضعيفة فى تمويلها وتجهيزها المادى والبشرى ، ولا يزال أرباب الصناعات غير واعين قيمة البحث العلمى فى تطوير الصناعة وترقيتها ولذلك هم لا يعضدون معاهد البحوث تعضيداً حاراً ولا يولونها الرعاية الكافية .

وفى معظم المناطق العربية تشكو الصناعات المختلفة من فقدان الصناعات المتكاملة معها والصناعات التى تشترى المستخرجات الثانوية وتستخدم نفاياتها . ولذلك يجدر فى بعض الأحيان إنشاء صناعات تكون فى ذاتها غير اقتصادية أى أنها تعمل بخسارة ، ولكنها تهيء سوقا لنفايات صناعات أخرى فتوفر على المجتمع تكاليف تفوق أحياناً خسارتها وتبرر بالتالى تحمل الخسارة من قبل الدولة كـكافة إجتماعية تدفع ثمناً لانهاض الصناعة . إن هذه الناحية لا تلق التفهم الكافى فى معظم مناطق العالم العربى مع العلم أن هذا المبدأ معمول به بعض الشىء ضمن سياسة التصنيع السائدة فى الإقليم المصرى ، ولكننى لا أعتقده وارداً فى أى منطقة عربية أخرى . نكتفى بما ذكرنا من تسهيلات عامة تحيط بالصناعة على الرغم من أن هنالك تسهيلات عديدة أخرى يمكن ذكرها ولكن المجال الحالى يضيق عن ذلك .

١٠ — عقبات اجتماعية

بالإضافة إلى هذه العقبات الاقتصادية التى عرضناها عليكم هنالك عقبات أخرى معظمها إجتماعية لا مجال لبحثها هنا ولكنها لا تقل أهمية عن

العقبات الإقتصادية وفى كثير من الأحيان قد تفوقها تصلباً وقد يكون تذليلها أعسر وأعوص ويستغرق جهداً أكبر وزمنا أطول . نعدد بعضها فقط على سبيل العلم بالشيء دون بحثها . من هذه العقبات مثلا تفشى الأمية فى العالم العربى وهى تحد من إنتاجية القوى العاملة لعدم تمكن العمال من متابعة التعليمات الصناعية المعقدة والمدونة خطيا ، وأيضاً لأنها تحد من معرفتهم العامة وتدريبهم المهنى كما تحد من مدى استثارة الطلب على السلع التى تنتجها المصانع . ومنها التأخر فى المحافظة على شروط الصحة العامة فى بعض المناطق العربية مما يؤول إلى انقاص الإنتاجية البشرية فى الصناعة ، ومنها التخلف فى التشريع الصناعى والتشريع العمالى. ومنها القبلية المتفشية فى بعض المناطق العربية ، ومنها الولاءات المجزأة العائلية والطائفية فى مناطق عربية أخرى ، ومنها الارتباطات المحليـــة التقليدية التى تعيق التنقل المهنى أو الجغرافى ، ومنها ضعف الانضباط الشعبي وأمور أخرى عديدة .
كذلك نجد عقبات خارجية . أى أنها خارجة عن العالم العربى ولكنها تؤثر فى تصنيعه ، منها سياسية ومنها مالية ومنها تجارية . ولكننى أمتنع عن الخوض فى بحث هذه العقبات لا تمكن من عرض بعض التدابير التى تؤول إلى مساندة التصنيع فى العالم العربى والنهوض به .

التدابير المؤاتية للتصنيع

بعد بحث بعض العقبات التي تعترض سبيل الإنماء الصناعي في العالم العربي يجدر بنا أن ننتقل إلى بحث بعض التدابير التي يرى من المفيد أن تأخذها الحكومات العربية أو بعض تلك الحكومات لإرتقاء هذه العقبات حسب ظروف كل بلد من البلدان العربية . ولكن عند بحث التدابير تنشأ مشكلة لا بد من تصفيتها قبل البدء بالعرض . والمشكلة هي تقرير مقدار التفصيل الذي يرى من المناسب اعتماده عند بحث هذه التدابير . خاصة أن التدابير الرامية إلى تسهيل عملية التصنيع هي في الواقع ليست إلا إزالة العقبات التي أشرنا إليها في القسم السابق . فإذا أردنا الإفراط في الاختصار ما علينا إلا أن نقول : يجب على الحكومات العربية أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تزيل تلك العقبات ونكتفي بذلك . لنضرب مثلا على ذلك . قلنا إن الأمية تعيق التصنيع فالتدبير الملائم لارتقاء هذه العقبة هو محاربة الأمية والتغلب عليها . هل نكتفي بهذا القول أم نشير إلى طرق التغلب على الأمية بصورة عامة ، أم نذهب إلى أبعد من ذلك فندلي بتفاصيل أوسع ونبحث برامج مكافحة الأمية وأساليبها ومشاكلها وأكلافها وتأثيراتها وتضاعيفها إلى آخر ما هنالك ؟ الجواب عن هذا التساؤل واضح وهو أننا سنسعى بقدر الإمكان أن نتجنب التفصيل المفرط كما أننا لن نعتمد الإيجاز الزائد . بل سنسعى إلى بحث كل تدبير بطريقة تظهر معالمه الرئيسية ونتركه على ذلك ولما كان المجال أمامنا محدوداً فقد اخترنا خمسة جوانب اقتصادية للانماء الصناعي لنبحث التدابير المتعلقة بها وذلك لإعتقادنا أنها تفوق سائر نواحي الانماء الصناعي من حيث الأهمية والالحاح . وهذه العناصر الخمسة هي : الترسمل الأهلي ، والعمالة ، والمواد الأولية والتقنية الصناعية ، والنشاط الحكومي المالي .

١ — الترسمل الأهلى

يقسم الترسمل عادة إلى قسمين : الترسمل الذى ينشأ عن مصادر خارجية والترسمل المحلى الداخلى . ومصادر الترسمل الخارجية تكون أما حكومية أو خاصة . والحكومية تأتى إما من حكومات معينة أو من منظمات دولية. والأموال التى تجنى من المصادر الحكومية والدولية هى على نوعين أما منح أو قروض ولا مجال للتوسع فى بحث التدابير التى يمكن أخذها بشأن الترسمل الناشىء عن المنح والقروض الخارجية لأن ذلك منوط بالسياسة الخارجية والاتفاقات الدولية وهذه تختلف بعض الشىء بالنسبة إلى الدول العربية المختلفة ولكنها فى جميع الأحوال لا تعتمد على تدابير اقتصادية داخلية يشار بها على الحكومات المعنية ، لذلك لن نبحث هذه الناحية من مصادر الترسمل . وأما الترسمل الذى ينشأ عن المصادر الخارجية الخاصة أى غير الحكومية فهو أيضاً على نوعين : قروض واستثمارات : أما التدابير التى قد تأخذها البلدان العربية إذا شاءت أن تشجع هذا المصدر للرساميل فأهمها أيضاً ليست تدابير اقتصادية بقدر ماهى تدابير سياسية وإدارية، لأن أهم ما يعيق اجتذاب هذه الأموال هو عدم الاستقرار الداخلى وعدم اطمئنان الفئات الأجنبية التى ترغب فى التثمير داخل البلاد العربية إلى استمرار المشاريع المعنية دون تأميم، وعدم الاطمئنان إلى تمكنهم من تحويل الرساميل أو الأرباح إلى عملات أجنبية حسب مشيئتهم . أما التدابير الأخرى التى من شأنها أن تجتذب الأموال الأجنبية الخاصة فهى عينها التدابير التى من شأنها أن تجتذب الرساميل الأهلية نحو القطاع المصنعى . لذلك نكتفى بهذه اللمحة الوجيزة عن الترسمل الخارجى ونتحول إلى بحث التدابير المتعلقة بالترسمل الداخلى .

إن الصفات الغالبة فى أوضاع الترسمل الداخلى فى البلدان العربية والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تدارس التدابير هى أولا الشحة فى الرساميل

فى بعض البلدان العربية وخاصة البلدان التى تنتج نفطا والفيض فى الرساميل فى لمدان عربية أخرى تضطر إلى إدخار الفائض من مداخيلها فى المؤسسات المصرفية الأجنبية خارج المنطقة العربية . يوجد مشاريع عديدة مقترحة لأجل إزالة هذا التغاير أو بالأحرى لأجل درء أو انقاص السوء الناتج عنه. منها مثلا مشروع مؤسسة الانماء العربية التى تشرف عليه الجامعة العربية ولم يوضع بعد فى حيز التنفيذ ، ومنها مشروع مصرف الإنماء الذى اقترحه الوفد اللبنانى فى مؤتمرى البترول العربى ، ومنها مشاريع أخرى . ولكن إلى الآن لا تزال هذه المشاريع غير منفذة ولا تزال الحالة الشاذة قائمة . ونضيف إلى ذلك أن المناطق التى تنقصها الرساميل هى المناطق المقبلة أكثر من غيرها على التصنيع،ولذلك فهى المناطق التى تحتاج إلى مقدار أكبر من الرسملة بالنسبة إلى المنشأة الانتاجية الفردية ، لأن معدل الرسملة فى القطاع المصنعى يكون عادة أكثر ارتفاعا منه فى القطاعات الأخرى . كذلك تكون الرسملة فى القطاع المصنعى أكثر جموداً أى أقل مرونة مما هى فى القطاعات الأخرى . فالتدابير المشار بها يجب أن تاخذ هذه الأمور بعين الاعتبار لكى تكون فعالة ، كما يجب أن يلحظ أيضاً أن ليس للعالم العربى عهد طويل أو تقليد عريق فى التمويل المصنعى مما يزيد فى صعوبة الترسمل . ثم توزيع الدخل فى العالم العربى يترك إمكان التوفير الاختيارى بيد قلة من المواطنين هم الأثرياء ، وهذه القلة تميل فى كثير من الأحيان إلى التوظيف غير المجدى أو الذى لا يؤدى إلى التصنيع ،كالتوظيف فى الأراضى والعمار ، أو أنهم ينفقون قسما كبيراً من أموالهم فى استيراد الكماليات من خارج البلاد . فأول التدابير إذن الذى يجب أن تلجأ إليه الحكومات العربية التى تبتغى التصنيع هو الحد من الافراط فى الاستهلاك من قبل الفئات الموسرة . وهذا يمكن تحقيقه فى بعض المناطق فقط ، عن طريق التحكم من قبل الحكومة باستيراد الكماليات خاصة إذا كانت المنطقة المعنية مثل مناطق الخليج فى الجنوب حيث قسم كبير جداً من المواد الاستهلاكيه الضرورية والكمالية يستورد

من الخارج . ولكن مثل هذا التدبير قد لا يكون صالحا لبلد كلبنان يعتمد كثيراً على التجارة والسياحة، وبالتالى يشكل استيراد الكماليات فيه ضرورة لاقتصاده . فنى بلد كهذا ربما من الأفضل أن يسعى إلى الحد من الافراط فى الاستهلاك وفى استهلاك الكماليات خاصة بواسطة اللجوء إلى ضرائب مرتفعة على الكماليات ، أو عن طريق ضريبة الدخل التصاعدية، أو باستعمال شتى الوسائل المشوقة للتوظيف فى القطاع المصنعى عن طريق الإعفاء من الضرائب والرسوم مثلا إعفاء يتناسب مع نوع التوظيفات الجديدة ومقدارها .

هذه التدابير والتدابير المماثلة لها تهدف فقط إلى منع الإفراط فى الإنفاق الاستهلاكى من قبل الفئات الموسرة . ولكن لما كانت هذه الفئات تشكل قلة فى العالم العربى بالنسبة إلى العالم العربى بالنسبة إلى مجموع السكان بات من الضرورى إذا شئنا أن نزيد المبالغ الموفرة والمعدة للتوظيف فى القطاع المصنعى أن نتخذ تدابير أخرى للحؤول دون توسع الانفاق الاستهلاكى بين عموم الشعب أو للحد من هذا الانفاق بقدر الإمكان .

والتدابير التى يمكن اتخاذها هنا على نوعين . منها ماهو ترغيبى أى أنه يترك الاختيار للفرد، ومنها ما هو قسرى أى أنه يحدث التوفير قهراً . ومن التدابير الترغيبية التى تهدف إلى زيادة التوفير بين طبقات الشعب العامة إنشاء صناديق شعبية للتوفير المتواضع ، وإصدار سندات دين بفئات صغيرة وتعميمها بالدعاية القوية وتثبيت أسعارها فى السوق من قبل المصرف المركزى . هذه التدابير الترغيبية مفضلة من ناحية عدم إرهاق الفئات ذات الدخل الوضيع ولكن ليس لها الفاعلية التى نجدها فى بعض التدابير القسرية خاصة أن صناديق التوفير وسندات الدين والوسائل المماثلة تتطلب تهذيباً شعبياً طويل الأمد قبل أن تصبح قادرة على اجتذاب جزء كبير من التوفيرات الأهلية . لذلك يجب أن يلجأ فى كثير من الأحيان إلى تدابير قسرية . وأهم هذه التدابير الضرائب غير المباشرة على سلع الاستهلاك الشعبى وهذه

من شأنها أن تدخل إلى الخزينة العامة مبالغ تفوق بكثير المبالغ التى تجىء عن طريق التوفير الإختيارى . وتدبير آخر من هذا النوع هو تمويل المشاريع التصنيعية بواسطة الإعتمادات المصرفية الصادرة بضمان الحكومة أو بواسطة عجز فى الموازنة الحكومة وهذه التدابير تؤول فى النهاية إلى التضخم المالى ، وبالتالى تشكل توفيراً قسرياً لعامة الشعب عن طريق ارتفاع الأسعار . وإن تكن هذه التدابير القسرية أجدى من سواها فى رفع مستوى التوفير الأهلى ، إلا أنها ترهق الطبقات الفقيرة إرهاقاً كبيراً ما لم تتخذ الحكومات المعنية تدابير معاكسة فتحدد أسعار المواد الغذائية والسلع التى تستعملها هذه الطبقات حتى ولو اضطرت إلى إعانة منتجى هذه المواد عند اللزوم إعانة مالية . ولكن هذه التدابير المعاكسة تتطلب جهازاً إدارياً على مستوى عال من الكفاءة الفنية كما تستوجب انضباطاً شعبياً ومستوى أخلاقياً رفيعاً . وفى كثير من البلدان العربية هذه الأمور غير متوفرة اليوم.

يقصد من هذه التدابير الترغيبية والقسرية حمل الشعب على زيادة التوفير . ولكن هنالك افتراض ضمنى يواكب هذه التدابير تجب الإشارة إليه وهو أن مستوى الدخل يبقى ثابتاً . أقول أنه افتراض ضمنى لأن زيادة التوفير ممكنة دون الحد من الاستهلاك عندما يكون الدخل الأهلى فى تصاعد ولكن عندما يكون مستوى الدخل ثابتاً لا تتم إلا بواسطة الحد من الاستهلاك . والتدابير التى بحثنا تهدف جميعها إلى الحد من الاستهلاك فهى تفترض إذاً مستوى للدخل ثابتا . ولكن يجب أن لا يسهى عن بالنا أن الحد من الإنفاق الإستهلاكى قد يعنى بدوره إنقاص الطلب على السلع التى تنتج فى القطاع المصنعى فيتقلص إزاء ذلك مجال الأرباح ، وتصعب بالتالى استمالة الوفورات إلى الترسمل فى القطاع المصنعى . وتشير هذه العلاقة التنافسية بين الوفر والاستهلاك إلى ضرورة رفع مستوى الإنتاج لكى يرتفع الدخل فى الآن ذاته الذى يزداد فيه التوفير . ويتطلب هذا الأمر

زيادة فى فاعلية الإنتاج القائم وبالنسبة إلى البلدان العربية ذلك يعنى تحسين الإنتاج الزراعى فى المقام الأول ورفع مستواه، ومن ثم اللجوء إلى إنماء تلك الصناعات فى القطاع المصنعى التى تكون الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج فيها أعلى مما هى عليه فى القطاع الزراعى .

ولكن إذا تسنى لنا زيادة التوفير الأهلى بواسطة هذه التدابير فهذا لا يعنى أن الوفورات الجديدة تتحول حتما إلى القطاع المصنعى . خاصة أن فى البلدان العربية عامة يحدث معظم الترسمل فى القطاعات التى تنشأ فيها الوفورات ومعظم هذه الوفورات تنشأ عادة بين التجار وكبار الملاكين . فالوفر التجارى يحدث عادة بكميات صغيرة ترسمل بادىء ذى بدء فى القطاع التجارى عينه بواسطة زيادة المخزونات التجارية. وكذلك جزء من الوفورات عند كبار الملاكين يعود فى معظم الأحيان إلى القطاع عينه بشراء الأراضى أو استصلاحها، ويتبدد الجزء الآخر فى الاستيراد الاستهلاكى فلا يترسمل مطلقاً، أو أنه يتبدد فى المضاربات العقارية أو فى بناء القصور والمنازل الضخمة . وعدم تحول هذه الوفورات إلى القطاع المصنعى قد يرجع فى بعض الأحيان إلى كون التثمير فى العقار وفى التجارة أربح أو أكثر ضمانة منه فى القطاع المصنعى . وفى أحيان أخرى قد يكون مرده إلى جهل الإمكانات الصناعية من قبل أصحاب الوفورات ، أو عدم وجود الأجهزة التى تجمع هذه الوفورات وتحولها بدورها إلى القطاع المصنعى . وأحياناً يرجع الإحجام عن تثمير الوفورات فى القطاع المصنعى إلى روادع ناشئة فى القطاع عينه .

فعلى الحكومات العربية إذاً أن تلجأ إلى التدابير التى من شأنها أن تجتذب الوفورات إلى القطاع المصنعى. وأول هذه التدابير هو العزم الأكيد من قبل الحكومة المعنية على القيام بانهاض الصناعة واعتماد برنامج للتصنيع يوحى الثقة باستمراره واستمرار مساندة الحكومة للصناعة . هذا الأمر

من شأنه أن يزيل شيئا من المخاوف عند أصحاب الوفورات وأن يحثهم على الاقدام على الاستثمار فى الحقل المصنعى ، وتدبير آخر مماثل على الحكومة المعنية أن تلجأ إليه هو إنشاء مصرف أو مصارف صناعية تشترك الحكومة بقسم من رسمالها وتهدف هذه المصارف إلى إنماء القطاع المصنعى فتشيع الثقة بين المتمولين بأن مستقبل الصناعة براق ، فضلا عن أنها تتلقف الوفورات من جميع القطاعات وتحولها إلى الترسمل فى القطاع المصنعى . وتدبير ثالث يمكن الحكومة أن تلجأ إليه هو إنشاء مؤسسات للبحوث الصناعية ودراسة الامكانات الصناعية المختلفة وتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية للذين يودون الدخول فى الإنتاج المصنعى .

أما ناحية الروادع التى تنشأ فى القطاع المصنعى ذاته والتى تحول دون استمالة الوفورات إليه فمعظمها يرجع إلى طبيعة الرسملة فى القطاع المصنعى من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية . يختلف الإنتاج المصنعى عن الإنتاج فى قطاعى التجارة والزراعة من حيث كمية الرسملة التى تعتبر وافية ، إذ أن الإنتاج المصنعى لا يمكن فى كثير من الأحيان أن يبدأ به صغيراً ومن ثم يصار إلى توسيعه تدرجا كما هو ممكن فى التجارة أو الزراعة . فالمتطلبات المصنعية الفنية كثيراً ما تقتضى البدء بمقياس معين يحتاج للقيام به فى معظم الأحيان إلى رساميل أكبر مما يتوفر لدى فرد من الأفراد أو عائلة من العائلات. وبدلا من توفير هذه الرساميل يلجأ بعض الأفراد إلى مقياس دون هذا المقياس الذى يفرضه الفن الصناعى مما يؤول إلى ارتفاع الكلفة وتدنى الأرباح ، وبالتالى يعود على المجتمع بالخسارة ويزعزع الثقة العامة بالإنتاج المصنعى . وأمام الحكومات المعنية تدبيران رئيسيان لتدارك هذا النقص وهما إشاعة نظام الشركات المساهمة وتنظيم السوق المالية للأسهم والسندات. وهذان التدبيران من شأنهما أن يجمعا الرساميل من مختلف الأفراد لتوظيفها بالمقدار المطلوب فى القطاع المصنعى . فيكون بالتالى قد اشترك فى العملية المصنعية الواحدة عدة أفراد وعائلات .

هذا من ناحية كمية الرسملة ، أما بالنسبة إلى الروادع التى قد تنشأ من ناحية نوع الرسملة المصنعية فمعظمها مرده إلى التجمد الذى تتصف بها الرسملة المصنعية بالمقارنة مع الرسملة فى القطاعات الأخرى .

إن التقدم فى التقنية الصناعية وزيادة التخصص قد أنقص إلى درجة كبيرة المرونة فى استعمال الآلات الصناعية بحيث لم يعد فى كثير من الأحيان من المستطاع تحويل الآلة من الغرض الذى أنشئت لأجله إلى غرض آخر، ففى هذه الحالة من عدم المرونة فى استعمال الآلات يشكل أى تناقص فى الطلب على المنتوج صعوبة كبيرة أمام الصناعة المعنية وبالتالى يزيد المخاطر الصناعية ويعيق تحول الأموال إلى القطاع المصنعى . ولذلك ينبغى على الحكومات المعنية أن تنشىء الأجهزة القادرة أن تقوم بالدراسات الفنية التى تؤول إلى استنباط أساليب للإنتاج المصنعى تحرر الآلات من هـــذا التجمد وتجعل استعمالها أكثر مرونة أى أنها تتوصل إلى أساليب للانتاج تتوافق مع الأسواق العربية الضيقة فتكون درجة التخصص فيها أقل مما هى عليه فى أساليب الإنتاج المتبعة فى البلدان المتقدمة فى التصنيع .

بينا إلى الآن بعض التدابير التى من شأنها أن تزيد الوفورات الأهلية وبعض التدابير التى تؤول إلى إجتذاب هذه الوفورات إلى القطاع المصنعى. ولكن مهما نجحت هذه التدابير فالمبالغ التى تجتذب إلى القطاع المصنعى لا ينتظر أن تكون فضفاضة أو كبيرة إلى درجة لا تترك ضرورة للاقتصاد فى استعمالها داخل القطاع المصنعى ، بل ينبغى على الحكومات المعنية أن تنشىء برنامجا تصنيعياً تصنف فيه الأولويات حسب مقتضيات الرسملة فتفضل فيه الصناعات التى تكون رسملتها النسبية أقل من سواها ، ويشجع البرنامج على إنشاء الصناعات التى تكون فيها نسبة اليد العاملة إلى الرسمال مرتفعة أكثر من سواها ويحث على تجنب الصناعات التى تفوق استطاعتها فى بادىء الأمر الطلب الحالى على منتوج تلك الصناعات أو الطلب المرتقب فى زمن قصير .

جميع هذه التدابير من شأنها أن تزيد مقدار التوفير الأهلى وأن تستدرج الوفورات إلى القطاع المصنعى وأن ترسمل الوفورات المستدرجة باقتصاد وحسن تدبير . ولكن بعد اتخاذ هذه التدابير يظل هنالك صناعات رئيسية تستوجب الإنشاء أو التشجيع ، ولكن لا تقدم عليها الرساميل الخاصة إما لضخامتها أو لعدم الوثوق من مرابحها أو لطول الزمن التمهيدى الذى تستلزمه قبل أن تصبح أرباحها مضمونة .فى هذه الحالات على الحكومات المعنية أن تأخذ المبادرة بإنشاء هذه الصناعات كصناعات حكومية بحتة او كصناعات مختلطة ، تكفل فيها الحكومة حد أدنى من الأرباح للرساميل الخاصة فى بادىء الأمر ، وتسترد الخسارة التمهيدية التى تلحق بها من هذا التدبير بدفعات صغيرة تقتطع من الأرباح العتيدة لفترة طويلة من الزمن .

٢ — القوى العاملة

عند بحث العقبات أشرنا إلى أهمية تنظيم القوى العاملة وتدريبها فنياً وقلنا آنذاك أن مشكلة من أشد المشاكل عسرا هى تخلف البلدان العربية أو معظمها فى ناحية التخصص الفنى ، وخاصة التخصص الصناعى ، فضلا عن أن التنقل فى العالم العربى بين مختلف الوظائف ومختلف المواقع ليس بالسرعة المرغوبة .

فالسياسة العمالية التى يستوجب على الحكومات العربية أن تنتهجها بغية تسهيل عملية التصنيع تتخلص فى السعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما رفع مستوى التدريب المهنى وتوسيع نطاقه لتأمين الخبرة الصناعية الكافية ، والعمل على تسهيل التنقل الجغرافى والمهنى .

ولما كانت المعلومات المتعلقة بالقوى العاملة ضئيلة فى العالم العربى ، فإن أول تدبير على الحكومات المعنية أن تتخذه هو جمع المعلومات عن أحوال القوى العاملة . ونقطة الانطلاق هنا هى التعداد المهنى . أن معظم

البلدان العربية لم تقم بتعدادات مهنية . فالتعداد المهنى يظهر عادة حجم القوى العاملة ، وتوزعها حسب المناطق والعمر والجنس والصناعة والوظيفة . وبعد الحصول على هذه المعلومات الأساسية تستطيع البلدان المعنية أن تقوم بدراسات إضافية ، ترتكز على العينات بدلا من التعداد لتتبين أموراً أخرى عديدة : منها ، الاحتياجات إلى مختلف القوى العاملة مصنفة إلى مديرين وفنيين وعمال حاذقين وعمال عاديين ، ما تحتاجه كل صناعة من كل من الفئات المذكورة ، المصادر التى يؤمل أن تستمد منها هذه القوى البشرية ، تأثير استمدادها من تلك المصادر على النشاط الاقتصادى فى الحقول الأخرى ، تعيين الاحتياجات التى يمكن تعبئتها من المصادر الموجودة ، تقرير النهج الذى يجب اتباعه لسد تلك الحاجات عن طريق الهجرة والتوطين بين البلدان ، العربية ذاتها ، أو عن طريق استقدام الخبراء الأجانب لفترات قصيرة ، أو عن طريق إعادة تدريب الأفراد العاملين فى الصناعة أو فى الحقول القريبة منها ، أو عن طريق تدريب أشخاص جدد .

لاشك أن مسؤولية إمداد الصناعة بالقوى العاملة تقع المقام الأول على أرباب الصناعة أنفسهم بما فى ذلك الحكومة بوصفها صاحبة الصناعات التى تنشئها وتديرها هى . ولكن على الحكومة مسؤولية اجتماعية إضافية فى ناحية تسهيل تعبئة القوى العاملة فى مختلف الصناعات ، حكومية كانت أم خاصة . وأول ما يستوجب على الحكومات فى هذه الناحية هو إصدار تشريع عمالى يتلائم مع التصنيع حيث تحمى مصلحة العامل دون أن يتضرر برنامج التصنيع . والتفاصيل التى يجب أن يشملها التشريع العمالى قد تختلف بين منطقة عربية وأخرى حسب اختلاف الأحوال السائدة فى كل منطقة . ولكن الأهداف الرئيسية تكون على الغالب متشابهة ، على الأقل فى خطوطها الكبرى .

من الأمور التى يهدف إليها التشريع العمالى والنشاط الحكومى التنفيذى

نقل القوى العاملة من الزراعة أو النشاطات الأخرى القليلة الجدوى إلى القطاع المصنعى . ولكن هذا الانتقال يجب أن يجرى باتزان وحكمة كى لا ينقص الإنتاج فى القطاع المصنعى الذى تتحول إليه هذه القوى . وعلى الحكومة أن تضبط هذا الانتقال وتسهله وتخفض كلفته بقدر الإمكان وذلك عن طريق تأمين المواصلات ، والمساعدة على تأمين المساكن العمالية ، وتنظيم سوق العمل ، والإشراف على حسن تنفيذ عقود العمل ، وتوفير الخدمات الاجتماعية من طبية وتعليمية وترفيهية إلى آخر ما هنالك .

وعلى الحكومات أيضاً تقع مسؤولية الزيادة فى سرعة التنقل . طبعاً لا تطلب سرعة التنقل من أجل ذاتها بلا طائل أو منفعة تعود على برنامج التصنيع . فللإستزادة من سرعة التنقل غاية هى مساندة برنامج التصنيع وإنجاحه . فلا تطلب إذن السرعة فى كل نوع من التنقل بل ذلك التنقل فقط الذى من شأنه أن يسهم فى نجاح التصنيع كالانتقال مثلا من النشاط الذى يتصف ببطالة مقنعة إلى النشاط الذى يتصف بالعمالة الكاملة ، أو الانتقال من المناطق الريفية المكتظة بالسكان إلى المناطق الصناعية النامية ، أو الانتقال من الوظائف ذات الرواتب الضئيلة إلى الوظائف التى تفوقها فى مستوى الرواتب ، أو الانتقال من العمل العادى إلى العمل الحاذق .

ولكى يتسنى للحكومة المعنية أن تسهم فى زيادة سرعة التنقل عليها أن تنشىء مصلحة للتوظيف تشرف على تنظيم سوق العمل . وقد تضطلع هذه المصلحة بمسؤوليات مختلفة حسب ما تقتضى الحاجة . من هذه المسؤوليات التدريب المهنى ، وإعادة التدريب، والتدريب فى الوظيفة ، وتصنيف العمال وإيجاد الوظائف الملائمة لهم وتزويدهم بالإرشادات المهنية والقانونية . وكلما تحسن تنظيم هذه المصلحة واشتدت فاعليتها ازداد الاقبال على خدماتها . لا من ناحية العمال فحسب بل من ناحية أصحاب المصانع أيضاً .

وبالإضافة إلى تنظيم سوق العمل على الحكومات المعنية أن تسعى فى رفع مستوى المعرفة فى المجتمع عامة ، لأن نجاح التدريب المهنى يعتمد فى النهاية على مقدار انتشار العلم بين طبقات الشعب .

ولما كانت الأميه منتشرة انتشاراً كبيراً فى الأقطار العربية بات من أولى واجبات الحكومات العربية مكافحة الأمية وخاصة بين فئات العمال .

وكما أن البلدان العربية تشكو من نقص فى العمل الحاذق ، فهى تشكو كذلك من نقص فى الإدارة المهنيــة . فالتدريب الإدارى بمختلف أنواعه لا يزال ناقصاً فى معظم البلدان العربيـــة مما يلقى على عاتق الحكومات مسؤولية إضافية هى إحداث مدارس لعلوم الإدارة وتنظيم حلقات تدريبية للمضطلعين بالمسؤوليات الإدارية فى الصناعة . وتدريب بعض المديرين فى الوظيفة ، وتنشئة فئة مختصة بالتعليم الإدارى وبالتدريب الفنى .

٣ — المواد الأولية

المواد الأولية عنصر هام فى الصناعة ، قد يكون فى معظم الأحيان العنصر الذى يقرر نوع الصناعات التى يستحسن إنشاؤها والصناعات الأخرى التى تستبعد لعدم توفر موادها الأولية . ولكن قد يشذ عن هذه القاعدة العامة فى أحوال استثنائية ولظروف خاصة فتنشأ فى بعض البلدان صناعات تستورد موادها الخام من الخارج . أما المعروف من المواد الخام الطبيعية فى العالم العربى ، إذا ما نظر إلى مجموع البلدان العربية ، فيشكل تنويعاً واسعاً من المعادن وسواها . فالحديد والذهب والنحاس والبترول وخلافها موجود فى التربة العربية ، ولكن توزيعها بين البلدان العربية ليس متعادلا . فبعض البلدان كالعراق والمغرب غنية بالمعادن الخام ، وبعضها كالأردن ولبنان لا يوجد فيها معادن بمقدار كبير . ولكن معظم البلدان العربية لا تعرف تماما ما هو موجود فى تربتها لأنها لم تقم باستقصاء جيولوجى واف .

لقد قامت بعض الشركات والمؤسسات الخاصة بتحريات جيولوجية فى بعض المناطق العربية ولكنها كانت تحريات متقطعة وعلى نطاق ضيق. فالاستقصاء الجيولوجى العام ودراسة التربة عمليات أخرى بالحكومات أن تقوم بها بصورة متواصلة ومستمرة لأن التقدم فى التقنية من شأنه دائماً أن يحسن طرق التقصى الجيولوجى فيعود بنتائج لم تكن ممكنة قبل حدوث ذلك التقدم، فأول تدبير على الحكومات العربية أن تتخذه هو القيام بالاستقصاء الجيولوجى المتواصل والاستمرار فى تحسين أساليب ذلك الاستقصاء.

والغرض من الاستقصاء الجيولوجى ليس فقط اكتشاف المعادن وتقدير مقاديرها بل أيضاً اكتشاف مواد أولية فى التربة غير المعادن. والواقع أن أهم مادتين فى التربة العربية هما البترول والماء وهما مادتان غير معدنيتين. أما البترول فهو إلى الآن يشكل بيئة اقتصادية لم تنسجم تماما مع المجتمع العربى من الناحية الصناعية. إذ أن البترول يشكل مورد مال بدلا من مواد خام للاستخدام الصناعى.

فالصناعات البتروكيمية ضعيفة جداً فى العالم العربى، وحتى تصفية البترول الخام لا تزال ضعيفة نسبياً على الرغم من اتساعها اتساعا كبيرا فى فترة ما بعد الحرب. ولكن استثمار الموارد البترولية محفوف بمشاكل سياسية ودولية لا يمكن حلها على خير وجه إلا بالتكاتف التام بين مجموعة البلدان العربية. هنالك محاولات من هذا القبيل تحت إشراف الجامعة العربية ولكنها إلى الآن لم تسفر عن نتائج شديدة الفائدة.

أما المادة الطبيعية الثانية، وهى الماء، فهى أيضاً لم تنل الدراسة الكافية. معلوم أن الماء عزيز فى العالم العربى خاصة للأغراض الزراعية حيث لا تشكل الأراضى التى يمكن زرعها فى العالم العربى أكثر من ثمانيه بالمئة من مجموع مساحة الرقعة العربية. ولكن قلما يدرك الناس أن شحة

الماء تشكل عقبة من أكبر العقبات التى يعيق الصناعة . أن استصناع الطن الواحد من الفولاذ يتطلب ٢٢٥متراً مكعباً من الماء . وتعقيم ليتر من الحليب يتطلب ٥ لترات من الماء . ، وتقطير ليتر من السبيرتو يحتاج إلى مائة ليتر من الماء وهلم جرا ... فتقصى مصادر الميـاه إذن وحصرها واستخراجها وتخطيط استعمالها بحكمة واقتصاد تدابير على الحكومات المعنية أن تتخذها من أجل تنمية الصناعة

وبالإضافة إلى مسؤولية البحث عن الموجود من الموارد الطبيعية على الحكومات المعنية أن تقيم البحوث بغية إيجاد استعمالات جديدة لمواد مهملة أو غير مستثمرة استثماراً كافيها . كما عليها أيضاً أن تساهم فى البحث عن أساليب صناعية جديدة من شأنها أن تقتصد فى استعمال المواد الشحيحة . يبقى هنالك المواد الأولية غير الطبيعية أى المواد التى تنتج فى القطاع الزراعي مثلا وتشكل مواد أولية للقطاع المصنعى كالقطن والتبغ والحرير الطبيعى والحبوب الزيتية وما شاكل ذلك . فمسؤولية الحكومات فى هذه الناحية هى التخطيط العام الذى يتعين فى ضوئه مقدار ما يستنسب أن يخصص من الأراضى والقوى العاملة لإنتاج الغلال الزاعية للصناعة وما يستبقى لإنتاج الغلال الزراعية الأخرى ، بغية إحداث توازن فى توزيع مرافق الإنتاج بين القطاع الزراعى والقطاع المصنعى .

٤ — التقنية الصناعية

أشرنا عند بحث العقبات أن أكثر ما يفتقر إليه العالم العربى من ناحية التقنية الصناعية هو إنشاء مراكز للبحوث العلمية فى حقل الصناعة لأجل استنباط الأساليب الملائمة للأوضاع العربية ، ولما كان من العسير جداً أن يضطلع الحقل الخاص بمهمة كهذه لا سيما أن الصناعات العربية ليست على مقياس كبير يخولها إنشاء مراكز للبحوث ضمن المنشآت الصناعية ذاتها ،

بات على الحكومات العربية أن تقوم بسد هذه الثغرة . حتى بالنسبة إلى الصناعات التى تكون قد قننت أساليبها الرئيسية وأصبحت تتبع فى البلدان المصنعة قاعدة واحدة ، أى قاعدة معيارية موحدة ، يظل هنالك مجال واسع للتعديل فى الأساليب الفرعية تعديلا من شأنه أن يجعل الصناعة أكثر ملاءمة للمحيط العربى ، ويشترك فى البحث عن خير الأساليب الفرعية العلماء والمهندسون والفنيون ذوى الاختصاصات المختلفة .

كذلك تقوم مؤسسات البحوث الصناعية بدرس المواد الأولية والكفاءات البشرية كما تدرس ناحية الطلب وتحلل الأسواق إلى عناصرها الرئيسية وتبين الاتجاهات الاقتصادية للمستقبل ، وفى ضوء ذلك كله تتمكن من التخطيط العلمى الصحيح لاستحداث صناعات جديدة، وللاستمرار فى تغيير أساليب الإنتاج وتبديلها بغية رفع مستوى الإنتاجية فى الصناعات القائمة وتحقيق تحسين مستمر فى جودة المنتوجات الصناعية .

٥ — المالية العامة

لقد بينا بعض التدابير التى يستنسب أن تتخذها الحكومات العربية كل حسب ظروفها فى حقول الترسمل ، والقوى العاملة ، والمواد الأولية ، والتقنية الصناعية . بقى هنالك حقل واسع للنشاط الحكومى تستطيع فى نطاقه أن تتخذ الحكومات تدابير عديدة لأجل مساندة الإنماء الصناعى ، وهذا هو الحقل المالى ويشمل سياسة الخزينة وسياسة النقد وسياسة الأسعار بما فى ذلك التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

أن سياسة الخزينة التى تعين مصادر الواردات ومقاديرها كما تعين أبواب الإنفاق لها تأثير كبير ليس فى مقدار التوفير والاستثمار فحسب بل أيضاً فى نوع الاستثمار ، إذ قد تشكل دافعاً أو رادعاً بالنسبة إلى الاستثمار فى

القطاع المصنعى . من التدابير المألوفة لتنشيط الاستثمار فى الحقل المصنعى منح الامتيازات الضرائبية للصناعات المختلفة بتخفيض الضرائب على تلك الصناعات أو إعفائها من الضرائب كلياً . وهذا تدبير معروف لدى معظم الحكومات العربية وهى تلجأ إليه بشتى الطرق . فبعض الحكومات تعفى من الرسوم الجمركية الآلات الصناعية والمواد الأولية المستوردة ، وبعضها يعفى صناعات معينة من ضريبة الدخل ومن رسوم التسجيل وما إلى ذلك من تسهيلات مالية أخرى . ولكن لا يجوز أن تمنح هذه الامتيازات الضرائبية إلا بعد التأكد من أن منحها يشكل حتما دافعاً قوياً لإحداث استثمارات جديدة فى الصناعات المعنية ، وإلا فهى تنقص واردات الخزينة دون جدوى .

وكما أن الإعفاء من الضرائب يهدف إلى تحويل الاستثمارات فى الاتجاهات الملائمة للبرنامج التصنيعى كذلك تلجأ الحكومات فى بعض الأحيان إلى الضرائب الشديدة لمنع الرساميل من التسرب إلى النواحى التى لا تتلاءم مع البرامج التصنيعية ؛ فالضرائب مثلا على أرباح الأراضى وعلى العقارات المبنية تهدف إلى منع استثمار الوفورات فى العقار نظرا لما يحد استثمارها هناك من مقدار الرساميل التى يمكن توظيفها فى الصناعة .

وليست الضرائب الأداة الوحيدة التى تستطيع الحكومة أن تستخدمها فى ناحية المالية العامة للتأثير فى البرامج التصنيعية . فسياسة الخزينة من حيث التوازن فى الموازنة العامة أو اللجوء إلى إحداث فائض أو عجز فى الموازنة لها تأثير كبير فى سير التصنيع ، خاصة إذا كانت نسبة مجموع الموازنة إلى الدخل الأهلى نسبة عالية . ففى هذه الحالة قد يؤدى العجز فى الموازنة إلى تضخم مالى كما قد يؤدى الفائض إلى تقلص . والتضخم والتقلص من شأنهما أن يعيقا الإنماء المصنعى . فالتضخم المالى الذى ينعكس بارتفاع مستوى الأسعار يبدل نمط الطلب ويغير تكاليف عوامل الإنتاج النسبية وبذلك

تزداد المخاطر التى تواكب الاستثمار وخاصة الاستثمار المصنعى الذى يتصف عادة بقلة المرونة . وفى البلدان العربية ، حيث القطاع المصنعى لا يشكل جاذبا شديداً للرساميل الجديدة ، ينقص التضخم جاذبية ذلك القطاع إذ عندما يكون مستوى الأسعار فى ارتفاع يصبح التوظيف فى الأراضى وفى المخزونات التجارية أكثر جاذبية وبالتالى تتحول الرساميل عن القطاع المصنعى . كذلك فى حالة التقلص يتغير نمط الطلب وتزداد المخاطر مما يؤول إلى التخوف من الاستثمارات الجديدة ويتضرر بالتالى برنامج التصنيع .

تلقى هذه العوامل على عاتق الحكومة التى تبتغى التصنيع مسؤولية المحافظة على مستوى للأسعار ثابت بقدر الإمكان .

ولأداء هذا الواجب تضطر الحكومة إلى تنسيق سياسة الخزينة ، من حيث الفائض والعجز ، مع السياسة النقدية فى البلاد من حيث توسيع الائتمان أو تقليصه ، وكذلك مع سياسة القطع الأجنبى ، من حيث تنظيم الاستيراد والتصدير والتحكم فى ميزان المدفوعات . فالعجز فى الموازنة مثلا قد لا يؤول إلى تضخم إذا تمكن المصرف المركزى من إحداث انكماش فى الائتمان التجارى ، أو إذا أبطل تأثير عجز الموازنة فى مستوى الأسعار بفضل عجز فى ميزان المدفوعات . لهذه التدابير المالية تأثير كبير فى سير الإنماء الصناعى . ولكن اتخاذ هذه التدابير بصورة فعالة يستلزم تنظيم سوق المال المحلية تنظيما فنياً وإدارياً شديد الأحكام ويستلزم إقامة المؤسسات المالية التى يمكن أن يجرى هذا التنظيم بواسطتها . ولكن الأسواق المالية فى معظم البلدان العربية لا تزال غير مجهزة بالوسائل التى تمكن الحكومات من القيام بهذا التنظيم الدقيق والتى تمكنهم بالتالى من التحكم بمستوى الاسعار .

فهرست الموضوعات



مطبعة نهضة مصر
الفجالة . القاهرة